التقرير السنوي

٢٠٢٠

صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملائمة.

قد يحتوي هذا التقرير على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وكافة البيانات الواردة في هذا التقرير تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل صناعات قطر ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

صناعات قطر ش.م.ع.ق.

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
البريد الإلكتروني: iq@qp.com.qa
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa

”مركز مالي مستقر وتميز تشغيلي دائم مع التركيز على النمو في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق“

الرسالة:

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها للمساعدة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية:

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

المحتويات

مجلس الإدارة ٨

كلمة رئيس مجلس الإدارة ١٠

تقرير مجلس الإدارة ١٤

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة ١٩

نبذة حول مجموعة صناعات قطر ٢٤

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة ٢٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٣٦

البيانات المالية الموحدة ٥٢

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠ ..... ٦٠

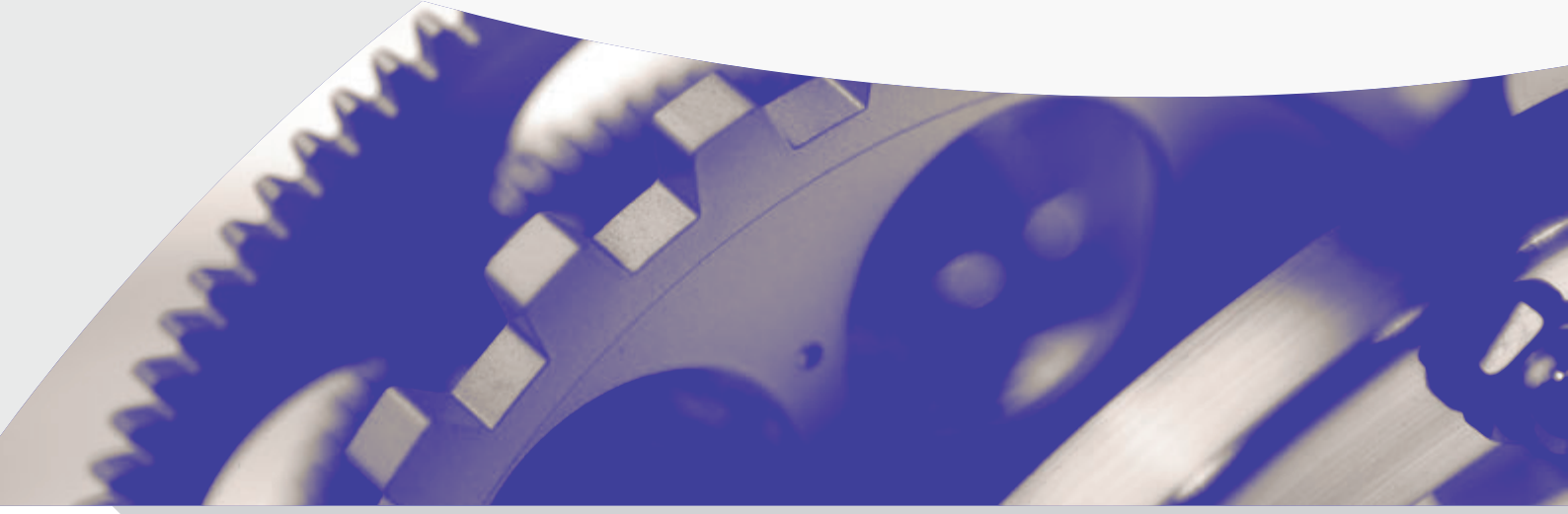

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس
الإدارة

مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي
وزير الدولة لشؤون الطاقة،
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله أحمد الحسيني
عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو

السيد/ عبدالرحمن محمد السويدي
عضو

السيد/ أحمد عبدالقادر الأحمد
عضو

كلمة **رئيس مجلس الإدارة**

"برغم الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أننا واصلنا التركيز على استراتيجيتنا والاعتماد كثيراً على موظفينا وتنمية محفظتنا وتحقيق التميز التشغيلي بما نضمن معه الاستمرار في إضافة قيمة للمساهمين"

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام

يُسعِدُنِي أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ لشركة صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)، إحدى المجموعات الصناعية الرائدة في المنطقة وواحدة من أكبر الكيانات المُدرجة في قطر وأكثرها نجاحاً.

أود أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة صناعات قطر والإدارات العليا لشركات المجموعة على التزامهم الثابت وجهودهم الحثيثة وتفانيهم المستمر في العمل. والشكر موصول أيضاً إلى فريق إدارة "منتجات" الذي انضم مؤخراً إلى قطر للبترول في خطوة من شأنها تحقيق المزيد من التكامل دعماً لقطاع الصناعات التحويلية في قطر.

لقد حققنا سوياً نتائج تشغيلية ومالية مطّردة ومستقرة في ظل ظروف صعبة على صعيد الاقتصاد الكلي. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمي صناعات قطر على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي

شهدنا منذ مطلع عام ٢٠٢٠ حالة من عدم اليقين هيمنت على الأوضاع الاقتصادية العالمية واتسمت بتراجع الطلب وتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي العالمي. وقد تفاقمت هذه الاتجاهات السلبية على مستوى الاقتصاد الكلي خلال هذا العام جراء التراجع غير المسبوق لأسعار النفط الخام وتفشي جائحة فيروس كورونا، الأمر الذي فرض مزيداً من الضغط على أسعار منتجاتنا، وأثر بالتالي سلباً على أدائنا المالي بصفة عامة.

وقد أبدت الأوضاع على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي بوادر على التعافي التدريجي، لاسيما خلال الفترة الأخيرة من العام، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام ومنتجات الصناعات التحويلية بفضل إطلاق برامج تحفيزية غير مسبوقة ورفع إجراءات الإغلاق في أسواق رئيسية. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا التعافي بما يعزز من أداء صناعات قطر ويوفر لمجموعتها فرصاً أفضل. وبرغم ذلك، فما زال خطر جائحة كورونا قائماً، حيث لم يتم القضاء على الفيروس بالكامل، الأمر الذي قد يعصف بالبوادر المبكرة على التعافي.

المستجدات الرئيسية على مستوى الاستراتيجية

برغم العوائق التي فرضتها الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أننا واصلنا التركيز على استراتيجيتنا والاعتماد كثيراً على موظفينا وتنمية محفظتنا وتحقيق التميز التشغيلي بما نضمن معه الاستمرار في إضافة قيمة للمساهمين.

كما واصلت المجموعة تركيزها على ضمان سلامة العمليات وكفاءتها وموثوقيتها واستقرار مستويات الإنتاج، وذلك بفضل جهود كبيرة بذلت نحو ترشيد الإنتاج والتكاليف. وقد تم أيضاً إدخال تحسينات على سلسلة التوريد وأنشطة التسويق بصفة عامة، لاسيما خلال الفترة التي فُرضت فيها إجراءات الإغلاق، الأمر الذي أتاح لنا القدرة المستمرة على الدخول إلى الأسواق العالمية دون عوائق.

وخلال عام ٢٠٢٠، وبعد إجراء مراجعة دقيقة لديناميكيات العرض والطلب في أسواق الحديد والصلب المحلية والدولية، اتخذت المجموعة قراراً بإيقاف تشغيل بعض مرافق تابعة لها لإنتاج الحديد والصلب، وذلك بغرض التركيز بصورة أكبر على العمليات المحلية. وقد ساعد هذا القرار على تعزيز كفاءة تكاليف العمليات التشغيلية، علماً بأن المجموعة ما زالت تحتفظ بهذه المرافق الإنتاجية التي تم إيقاف تشغيلها بتكاليف بسيطة، وقد تتم إعادة تشغيلها قريباً. بالإضافة إلى ذلك، واعتباراً

من سبتمبر ٢٠٢٠، فقد تم نقل مهام بيع وتسويق منتجات الحديد والصلب من شركة "منتجات" إلى قطر ستيل تماشياً مع الرؤية الاستراتيجية بتقليص المبيعات الدولية.

وفي ضوء الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق حالياً والتوقعات بشأن الاقتصاد الكلي، أطلقت المجموعة مبادرات ترشيدية جديدة تضاف إلى استراتيجيتها الترشيدية الحالية دعماً لجهودها في التصدي للضغوط الخارجية. وراجعت أيضاً خططها بشأن الإنفاق التشغيلي والرأسمالي على مستوى كافة قطاعاتها. ومما لا شك فيه أن هذه التدابير تعزز من القدرة التنافسية للمجموعة وترفع من مستوى الكفاءة، فيما تضمن أيضاً استمرار التدفقات النقدية الحرة.

إن الميزات التنافسية التي تتمتع بها المجموعة ومرونتنا بشأن العمليات التشغيلية وتنوع محافظنا من المنتجات ستظل عوامل لها أهمية بالغة في التصدي للتحديات الخارجية.

الانتهاء بنجاح من الصفقة الخاصة بشراء حصة تبلغ نسبتها ٢٥٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)

في إطار توظيف الأرصدة النقدية الحرة وتعزيز مركزنا في قطاع الصناعات التحويلية، أبرمت المجموعة صفقة لشراء الحصة المتبقية في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) والتي تبلغ نسبتها ٢٥٪ مقابل مليار دولار أمريكي. وبذلك فقد أصبح لصناعات قطر السيطرة الكاملة على قافكو.

كما أتاحت هذه الصفقة للمجموعة إمكانية إبرام اتفاقية مع قطر للبترول للحصول على اللقيم بشروط ملائمة. وبحسب التوقعات، فمن شأن هذه الاتفاقية دعم قافكو في الظروف الاقتصادية غير المؤاتية وتحقيق المزيد من الفوائد المالية للمجموعة مع زيادة هوامش الأرباح.

النتائج المالية[١]

تأثر الأداء المالي لصناعات قطر خلال عام ٢٠٢٠ كثيراً بعوامل خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي تجاوزت نطاق سيطرتها، حيث فرضت هذه العوامل بصورة مباشرة مزيداً من الضغط على أسعار البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية ومنتجات الحديد والصلب، الأمر الذي أثر بدوره على إجمالي أرباح المجموعة، حيث انخفض صافي الأرباح (المحتسب بشكل اعتيادي) بنسبة ١٩٪ مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى ٢,١ مليار ريال قطري، بعائد على السهم يبلغ ٠,٣٥ ريال قطري.

قوة المركز المالي[١]

حافظت المجموعة على قوة مركزها المالي برغم الظروف المناوئة على صعيد الاقتصاد الكلي، حيث حققت سيولة بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تصل إلى ٩,٨ مليار ريال قطري في شكل أرصدة نقدية ومصرفية. كما سجلت المجموعة تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية بواقع ٣,٤ مليار ريال قطري لعام ٢٠٢٠، فيما بلغت التدفقات النقدية الحرة ٢,٨ مليار ريال قطري.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست المجموعة عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه، تم توزيع أرباح على المساهمين يزيد إجماليها على ٥٣ مليار ريال قطري. ويتضح جلياً من نسبة التوزيع التي تزيد على ٦٠٪ حرص مجلس الإدارة على منح المساهمين أرباحاً مُرضية، علماً بأن المجموعة تحرص دائماً على الاحتفاظ بالسيولة المطلوبة للمشاريع الرأسمالية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالديون ومواجهة أي ظروف مناوئة قد تطرأ.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات والتوقعات الاقتصادية على الأجلين القصير والمتوسط، فإن مجلس الإدارة يوصي بإجمالي توزيعات أرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يقدر بنحو ٢,٠ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٣٣ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ١٠٠٪.

١ المبالغ محتسبة ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخاتمة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. كما أود أن أشكر زملائي من أعضاء مجلس إدارة صناعات قطر والإدارات العليا لشركات المجموعة وموظفيها لإخلاصهم في العمل وجهودهم القيّمة ودعمهم المتواصل.

وإنني على ثقة بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارات العليا لشركات المجموعة على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تظل صناعات قطر إحدى الشركات الصناعية الرائدة في المنطقة.

تقرير مجلس **الإدارة**

”برغم الضغوط الخارجية الكبيرة، إلا أننا حققنا أداءً مطرداً ومستقراً على المستويين المالي والتشغيلي من خلال التركيز المستمر على قيمنا الأساسية المتمثلة في ترشيد التكاليف والتميز التشغيلي والتزامنا بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة“

تقرير مجلس الإدارة

يَسُر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي لعام ٢٠٢٠ عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة صناعات قطر، إحدى المجموعات الصناعية الرائدة بالمنطقة في إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مقدمة

كان عام ٢٠٢٠ من أصعب الأعوام التي مرت على المجموعة طوال تاريخها، حيث تراجعت أسعار النفط وتفشت الجائحة العالمية وتزايدت شكوك الجهات المستهلكة، الأمر الذي أثر برمته تأثيراً كبيراً على أدائنا المالي والتشغيلي. وبرغم ذلك، فقد استطاعت المجموعة أن تخفف من أثر معظم هذه التحديات من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة لتحقق بذلك أداءً مالياً وتشغيلياً متميزاً.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أكبر الضربات على الإطلاق، حيث شهدت الاقتصادات العالمية تباطؤاً كبيراً عقب فرض إجراءات الإغلاق في مختلف بلدان العالم، هذا بالإضافة إلى انكماش معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدى معظم الاقتصادات الرئيسية طوال عام ٢٠٢٠.

وبلغت كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية أدنى مستوى لها خلال العقدين الأخيرين. وانخفضت أسعار النفط إلى ما دون ٢٠ دولاراً أمريكياً للبرميل أوائل عام ٢٠٢٠ في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا التي أسفرت فعلياً عن تراجع الطلب على النفط والمشتقات البتروكيماوية، وذلك بعد أن طبقت معظم بلدان العالم إجراءات الإغلاق وتوقفت الأنشطة الصناعية. وهكذا، فقد فرضت تلك الظروف المناوئة ضغطاً كبيراً على أسعار منتجاتنا من البتروكيماويات، الأمر الذي أثر بدوره على الأداء المالي للمجموعة.

وبرغم ذلك، فقد أبدت أنشطة أعمالنا خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢٠ بوادر مبكرة على التعافي في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام وإطلاق برامج تحفيزية في الغرب والتخفيف من حدة إجراءات الإغلاق في مختلف بلدان العالم، غير أن مخاطر الأعمال، لاسيما تلك المتعلقة بفيروس كورونا، ستظل ماثلة إلى أن يتم القضاء على الجائحة تماماً.

آخر المستجدات بشأن الاستراتيجية

في ظل تعرضها لتحديات هائلة فرضتها عليها ظروف خارجية من انخفاض الأسعار وتراجع الطلب وزيادة المنافسة وفرض قيود على الشحن واللوجستيات، اعتمدت المجموعة عدة استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بهدف تعظيم قيمة قطاعات أعمالها على الأجل الطويل. وتضمنت هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- *ترشيد التكاليف التشغيلية والقوى العاملة:* بالإضافة إلى برنامجها الحالي المعني بالترشيد، فقد أبدت المجموعة مزيداً من الاهتمام والتركيز على الكفاءة من حيث التكلفة والفاعلية. وحتى تظل ضمن الشركات المنتجة المقتصدة في تكاليفها، وضعت المجموعة تدابيراً لخفض التكاليف بأهداف محددة بناءً على توجيهات مباشرة من قِبَل القيادة التنفيذية. وتم في بعض الحالات تأجيل عمليات الإنفاق إلى فترات أخرى، الأمر الذي سيعاد تقييمه فور أن تتحسن الظروف الاقتصادية؛

- *إيقاف تشغيل وحدات لإنتاج الحديد والصلب:* بعد مراجعة دقيقة للعرض والطلب على الحديد والصلب على الأجل الطويل في السوقين المحلية والدولية والوضع التنافسي، قررت المجموعة خفض طاقتها الإنتاجية من الحديد والصلب إلى حوالي ٥٠٪ من طاقتها التصميمية. وتشير التوقعات إلى أن هذا القرار بخفض الطاقة الإنتاجية إلى النصف لن يعزز من أرباح المجموعة فحسب، بل سيساعد القطاع أيضاً في زيادة التركيز على السوق المحلية التي تتوافر فيها هوامش أكبر من تلك التي يمكن أن توجد في أسواق دولية. وبهذا القرار، تتوقع المجموعة أيضاً تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الخدمات العامة والقوى العاملة وصيانة المرافق على الأجل الطويل، وغيرها من تكاليف تشغيلية؛

- *نقل مهام تسويق الحديد والصلب:* قررت المجموعة إعادة مهام تسويق منتجات الحديد والصلب إلى قطر ستيل، الأمر الذي من شأنه تحقيق المزيد من الكفاءة على مستوى التكاليف، حيث سينصب تركيز قطر ستيل على المبيعات المحلية فقط مع

تقليص مبيعاتها الدولية. علاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تتحقق وفورات في رسوم التسويق والنفقات اللوجستية؛

- *إيقاف تشغيل مؤقت لمرفق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير (MTBE):* قررت المجموعة ولأسباب تجارية إيقاف تشغيل مرفق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير لبضعة أيام في مرتين، حيث انخفضت أسعار ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير انخفاضاً كبيراً وبلغت مستوى لم تتمكن عنده الشركات المنتجة العالمية من استرداد تكاليف التشغيل النقدية. وقد استأنفت مؤخراً مرافق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير عملياتها، علماً بأن إيقاف تشغيلها المؤقت لم يكن ذا تأثير كبير بالنظر إلى إجمالي مساهمتها في أحجام المجموعة؛

- *شراء حصة الأقلية في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) وشركة قطر للميلامين وإبرام اتفاقية جديدة لتوريد الغاز:* في إطار خطتها الاستراتيجية طويلة الأجل، أبرمت المجموعة مع قطر للبترول صفقة لشراء حصة تبلغ نسبتها ٢٥٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) وحصة أخرى تبلغ نسبتها ٤٠٪ في شركة قطر للميلامين. وتشكل هاتين الصفقتين أهمية استراتيجية للمجموعة، إذ توفران لها السلطة الكاملة في اتخاذ القرارات المعنية بالتشغيل والاستثمار والتمويل لأكبر منتج لليوريا في العالم من موقع واحد. كما أتاحت عملية الشراء للمجموعة أيضاً إمكانية إبرام اتفاقية مع قطر للبترول لتوريد الغاز بشروط أكثر ملائمة. ومن المتوقع أن تعود هذه الاتفاقية على المجموعة بفوائد مالية إضافية من خلال زيادة هوامش الأرباح.

آخر المستجدات بشأن فيروس كورونا

فرضت جائحة فيروس كورونا تحديات كبيرة على عمليات المجموعة، والمبيعات والتسويق، وتخطيط الإنتاج، والشحن، والخدمات اللوجستية، والتخزين، وقدرات إدارة النقد والائتمان. وقد أسفرت إجراءات الإغلاق في العديد من الاقتصادات الكبيرة، التي تعد أسواقاً رئيسية للمجموعة، عن صعوبات غير متوقعة في عمليات الشحن والتخزين، الأمر الذي أثر بدوره على تخطيط الإنتاج والعمليات.

وبرغم ذلك، فقد استطاع وكيلنا التسويقي، شركة "منتجات"، التغلب على هذه التحديات سريعاً، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات عمل مختلفة، منها تجهيز وحدات تخزين عائمة وتعزيز إدارة علاقات العملاء، هذا فضلاً عن تحديد تعاملات تجارية بديلة وتحويل المنتجات من خلال التبديل بين المنتجات والعملاء والبلدان والمناطق.

كما أنشأت المجموعة لجاناً لإدارة الأزمة تجتمع دورياً لتقديم التوجيهات استناداً إلى التعليمات الصادرة من اللجنة العليا لإدارة الأزمات ووفقاً للمتطلبات التشغيلية. وقد كان تأثير الجائحة على عمليات المجموعة وإنتاجها محدوداً، بل إن المجموعة في واقع الأمر لم تقم بإيقاف تشغيل أياً من مرافقها الإنتاجية لأسباب تتعلق بالطلب جراء فيروس كورونا، باستثناء مرفق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير، وأنجزت أيضاً بنجاح جميع عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها وفقاً لجداولها الزمنية المحددة في الموازنة التقديرية.

الميزات التنافسية

تحظى المجموعة بوضع ريادي ضمن الشركات الكبيرة ذات المنتجات المتنوعة في الأسواق العالمية، وذلك بفضل العديد من الميزات التنافسية التي تتمتع بها على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي والمالي. وتكفل هذه الميزات للمجموعة المرونة المطلوبة في الظروف الاقتصادية الصعبة بما يدعمها في المحافظة على تحقيق هوامش جيدة للأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، بل وتحقيق مستويات قوية من التدفقات النقدية الحرة حتى في أحلك الظروف، كالتي شهدناها خلال عام ٢٠٢٠.

وتستمد المجموعة هذه الميزات التنافسية من امتلاكها لأصول تتسم بالكفاءة وتتم صيانتها على نحو جيد، بالإضافة إلى الاستعانة بقوى عاملة مؤهلة ومدربة تدريباً عالياً، وضمان الحصول على اللقيم، وتأمين عقود للحصول على الطاقة بأسعار تنافسية، وانخفاض تكاليفها التشغيلية، وتوافر ذراع تسويقي لمنتجاتها من البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية، والأهم من ذلك كله هو أن لديها فريق إدارة عليا يتمتع أعضاءه بخبرات رفيعة المستوى. وهذه الميزات لا تدعم المجموعة فحسب في التخفيف من حدة التهديدات التي تفرضها الظروف الاقتصادية الصعبة، بل إنها تضعنا أيضاً في صدارة المنافسة وتعزز من ثقة الجهات الخارجية فينا، ومنها وكالات التصنيف الائتماني ومؤسسات الإقراض والمستثمرين.

ترشيد التكاليف والإنتاج

يرتبط الأداء المالي للمجموعة كثيراً بعوامل خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، من ثم فقد واصلت المجموعة تركيزها على تلك الأهداف التي تم تحديدها سابقاً بشأن ترشيد التكاليف والعمليات التشغيلية من أجل تعزيز الأداء المالي والتشغيلي.

وبالإضافة إلى التدابير التي تم تنفيذها على مدار الأعوام الماضية، فقد نفذت المجموعة خلال عام ٢٠٢٠ مجموعة أخرى من التدابير الترشيدية لمعالجة الآثار التشغيلية والمالية السلبية التي أسفرت عنها جائحة فيروس كورونا. وتضمنت هذه التدابير الوصول إلى الحجم الملائم للقوى العاملة، وتعديل الطاقة التشغيلية بما يتوافق مع الطلب على الأجل الطويل، وإدخال تعديلات على مزيج محدد من المواد الخام، وفرض رقابة صارمة على تكاليف التشغيل التقديرية. وتضمن هذه المبادرات والتدابير للمجموعة تحقيق أرباح، حتى وإن كانت الظروف صعبة في الأسواق، كذلك الاستمرار في تحقيق مستويات قوية من هوامش الأرباح.

الأداء المالي

الإيرادات: سجلت المجموعة إجمالي إيرادات[٢] بواقع ١١,٤ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بانخفاض تبلغ نسبته ١٧٪ مقارنة بالسنة الماضية. ومن ناحية أخرى، فقد بلغت الإيرادات المسجلة[٣] طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١، ما يصل إلى ٧,٤ مليار ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٤٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

ويعود انخفاض إيرادات عام ٢٠٢٠ (ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) بصورة أساسية إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، حيث تُعزى العوامل الداخلية في أغلبها إلى عملية إعادة المواءمة الاستراتيجية التي تم تنفيذ معظمها لتعزيز الأداء التشغيلي والمالي للمجموعة على الأجل الطويل.

١. تأثر متوسط الأسعار المُرجح للمنتجات مقارنة بالعام الماضي بانخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الطلب بسبب الجائحة العالمية وانخفاض الطلب وتقليص الإنفاق الحكومي.

٢. انخفاض أحجام المبيعات نتيجة تراجع الطلب وإدخال تغييرات على بعض الاتفاقيات الخاصة بمبيعات المنتجات الرئيسية للمجموعة، حيث أبرمت قافكو خلال عام ٢٠٢٠ اتفاقية مؤقتة لمعالجة الغاز لخطوط الإنتاج ٤:١ استمر العمل بها حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٠، ثم أبرمت اتفاقية جديدة لتوريد الغاز. وبحسب الاتفاقية المؤقتة، كانت قافكو تسجل رسوم معالجة بالإضافة إلى هامش فقط، ولم تكن تسجل في دفاترها المحاسبية كافة أحجام المبيعات والإيرادات ذات الصلة، ثم أبرمت قافكو اتفاقية جديدة مُوحدة لتوريد الغاز دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٢٠.

٣. تأثر أحجام المبيعات بالتغييرات التي تم إدخالها على استراتيجية الإنتاج في قطاع الحديد والصلب، حيث قررت المجموعة خفض طاقتها بغرض التركيز على السوق المحلية دون غيرها. كما أجرت المجموعة تعديلاً مؤقتاً على طاقاتها الإنتاجية من الإضافات البترولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث انخفضت أسعار الإضافات البترولية إلى أدنى مستوى لها.

الأرباح والهوامش[٤]*:* بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ما يصل إلى ٤,٠ مليارات ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بانخفاض تبلغ نسبته ٥٪ مقارنة بالسنة الماضية، الأمر الذي يُعزى إلى عدة عوامل، منها تراجع أسعار المنتجات بسبب صعوبة الظروف في الأسواق، وانخفاض أحجام المبيعات نتيجة ضعف الطلب وانخفاض الإنتاج.

تأثرت النتائج أيضاً بمخصصات استثنائية غير نقدية لخفض قيمة مرافق لإنتاج الحديد والصلب والميلامين، غير أن هذه الخسائر الناتجة عن خفض القيمة قد عادلها جزئياً تسجيل مكسب استثنائي لقيمة عادلة في بيان الدخل عقب شراء حصة في قافكو، حيث بلغ صافي المساهمة الإيجابية لهذا المكسب في أرباح المجموعة ٣١ مليون ريال قطري.

وقد بلغ صافي أرباح المجموعة لعام ٢٠٢٠ (المحتسب بشكل اعتيادي) ما يصل إلى ٢,١ مليار ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ١٩٪ مقارنة بالعام الماضي. ويُعزى هذا التباين غير الإيجابي مقارنة بالعام الماضي

---

٢ يتم احتساب إجمالي الإيرادات بجمع إيرادات الشركة التابعة المملوكة بالكامل مع الحصة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر

٣ الإيرادات المسجلة = الإيرادات المسجلة في البيانات المالية لقافكو وقطر ستيل، وهما شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل للمجموعة

٤ المبالغ محتسبة ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إلى نفس الأسباب التي أدت إلى حدوث تباين في الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مقارنة بالعام الماضي. وتتضمن الأرباح المحتسبة بشكل اعتيادي لعام ٢٠٢٠ أرباح الحصة التي تبلغ نسبتها ٢٥٪ في قافكو للتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ بواقع ١١٣ مليون ريال قطري، حيث تم تسجيلها ضمن الأرباح المحتجزة للمجموعة في البيانات المالية المنشورة لعام ٢٠٢٠. ويبلغ صافي الأرباح، بعد استبعاد المبلغ المقدر بنحو ١٣٣ مليون ريال قطري، أي صافي الأرباح المسجل في البيانات المالية لعام ٢٠٢٠، ما يصل إلى ٢,٠ مليار ريال قطري، بعائد على السهم بواقع ٠,٣٣ ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

المركز المالي والقدرات الخاصة بتحقيق تدفقات نقدية

برغم أن صناعات قطر تدير أنشطة أعمالها في أسواق حافلة بالتحديات، إلا أنها استمرت في تحقيق مستويات كبيرة من السيولة. وقد حافظت الميزانية العمومية على قوة وضعها، حيث سجلت مستوى قوي من السيولة في نهاية العام وبلا ديون طويلة الأجل، فيما بلغت الأرصدة النقدية والمصرفية ٩,٨ مليار ريال قطري. ووصل إجمالي أصول المجموعة وإجمالي حقوق الملكية المسجلين ٣٦,٠ مليار ريال قطري و٣٣,٨ مليار ريال قطري على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إن المركز المالي للمجموعة ومستوى السيولة لديها يُعدان بمثابة شهادة تؤكد قدرتها القوية على تحقيق تدفقات نقدية، الأمر الذي يُعزز من وضعها عند إجراء عمليات تطفئة غير متوقعة بغرض الصيانة، ويدعمها في ضمان المحافظة على سياسة تتسم بالاتساق والاستدامة لتوزيع الأرباح، بل ويمنحها أيضاً المرونة لدراسة فرص المشروعات الرأسمالية من أجل زيادة القيمة المضافة للمساهمين.

وفي الوقت الحالي، فإن جزءاً كبيراً من السيولة لدى المجموعة يتكون من إيداعات قصيرة إلى متوسطة الأجل لدى عدد من البنوك المُصنفة ضمن الفئة "A" داخل قطر، حيث حققت هذه الإيداعات عائداً سنوياً بنسبة ٢,٧٣٪ للعام المالي ٢٠٢٠.

وقد تم استثمار هذه الأموال في ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل باستحقاقات مختلفة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة بشأن إدارة السيولة ورأس المال العامل وخطط الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي المستقبلية. وستستمر المجموعة في المحافظة على كفاءة وفاعلية مركزها المالي ووضعها من حيث السيولة بما يوفر لها الثقة والاستمرارية في الأوقات العصيبة.

بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والذي يسري على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، كذلك الإيضاحات ذات الصلة الصادرة عام ٢٠١١، فقد خصصت صناعات قطر ما نسبته ٢,٥٪ من صافي أرباحها إلى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية.

الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات

بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٠، والذي انصب بصورة أساسية على عمليات الصيانة الشاملة في كافة قطاعات المجموعة، ما يصل إلى ٠,٦ مليار ريال قطري، حيث تولي المجموعة اهتماماً كبيراً بعمليات الصيانة الشاملة المخطط لها من أجل تعزيز موثوقية المصانع وسلامتها. ولم يتم إجراء أي عمليات إنفاق رأسمالي كبيرة تتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية أو إزالة معوقات للإنتاج. إضافة إلى ذلك، فقد استثمرت المجموعة ٣,٧ مليار ريال قطري في شراء حصة تبلغ نسبتها ٢٥٪ في قافكو وحصة أخرى في شركة قطر للميلامين.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة صناعات قطر بإجمالي توزيعات أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يقدر بنحو ٢,٠ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٣٣ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ١٠٠٪، وعائد توزيعات أرباح بنسبة ٣,٠٪ وفقاً لسعر السهم في إغلاق يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب، لرؤيته وقيادته، كما نشكر الإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل.

تقرير **مجلس الإدارة** بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره لعام ٢٠٢٠ بشأن الأداء التشغيلي والمالي لقطاعات المجموعة. لأغراض إعداد التقرير، فقد تم تقسيم مشاريع المجموعة إلى ثلاثة قطاعات مختلفة، وهي البتروكيماويات (شركة قطر للبتروكيماويات وشركة قطر للإضافات البترولية) والأسمدة الكيماوية (شركة قطر للأسمدة الكيماوية) والحديد والصلب (قطر ستيل).

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجيات الرئيسية لقطاع البتروكيماويات إلى زيادة معدلات تشغيل أصوله والمحافظة على مستويات مقبولة لموثوقية المصانع وجاهزيتها. وسنواصل الاستثمار في البحوث والتطوير، الأمر الذي من شأنه تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف الوحدات والحد من أثار عملياتنا على البيئة.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي:

ظل قطاع البتروكيماويات يتعرض إلى ضغوط منذ العام الماضي في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تهيمن على الأوضاع الاقتصادية العالمية وضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والنزاعات التجارية وإضافة طاقات إنتاجية جديدة. وقد تفاقمت الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي مع الانخفاض الكبير لأسعار النفط الخام وتفشي جائحة فيروس كورونا، الأمر الذي أسفر عن تراجع الطلب من قِبَل الجهات المستهلكة بصورة كبيرة، وأثر بالتالي على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهو ما فرض بدوره مزيداً من الضغط على أسعار المنتجات البتروكيماوية في مختلف الأسواق وأثر سلباً على الأداء المالي للقطاع خلال عام ٢٠٢٠.

الارتقاء بمستويات الإنتاج:

برغم أن عام ٢٠٢٠ كان مليئاً بالتحديات بفعل عوامل خارجية يتعذر التحكم فيها، إلا أن القطاع قد استطاع أن يرتقي بمؤشراته الرئيسية للأداء التشغيلي.

- *الإنتاج:* ارتفعت مستويات الإنتاج ارتفاعاً هامشياً بنسبة ٤٪ برغم التحديات الخارجية وإجراء عدد من عمليات التطفئة غير المخطط لها، بما في ذلك إجراء عمليات تطفئة مؤقتة لمرافق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير لأسباب تجارية؛
- *أحجام المبيعات:* ارتفعت أحجام المبيعات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٣٪ مقارنة بالعام الماضي برغم المشاكل ذات الصلة بعمليات الشحن واللوجستيات.
- *الجاهزية والموثوقية:* يشير مستوى جاهزية المصانع وموثوقيتها إلى أن القطاع لم يخضع إلى أي عملية إيقاف تشغيل كبيرة غير مخطط لها نتيجة لضربات اقتصادية خارجية، فضلاً عن أنه قد استطاع أن يدير أصوله التشغيلية بكامل طاقتها.

الإنفاق الرأسمالي:

بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٠، والذي اقتصر بصورة أساسية على عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها والارتقاء بمعايير الصحة والسلامة والبيئة، ما يصل إلى ٣٢٦ مليون ريال قطري، علماً بأن عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها تشكل أهمية في ضمان إطالة العمر التشغيلي لمرافق الإنتاج وتعزيز موثوقيتها والارتقاء بجودة الإنتاج.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على مدار الأعوام الخمسة القادمة، فمن المتوقع أن يستثمر القطاع ما يصل إلى ١,٢ مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، العمليات (الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة وموثوقية المصانع وسلامتها) وعمليات التطفئة لإجراء الصيانة. ولا تهدف هذا المشاريع فحسب إلى تحسين مستويات إنتاج المصانع على الأجل الطويل وخفض انبعاثات الغازات، بل تسهم أيضاً في تعزيز التدفقات النقدية التشغيلية مع تحقق المزيد من الكفاءة.

النتائج المالية[5]:

تعرض الأداء المالي للقطاع إلى ضغوط نظراً لارتباطه الوثيق باتجاهات أسعار النفط، وتأثر أيضاً بانخفاض أسعار المنتجات وتراجع الطلب في ظل انخفاض مستويات الاستهلاك بعد فرض إجراءات الإغلاق في أسواق رئيسية بسبب جائحة كورونا، لاسيما خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وقد سجل القطاع صافي أرباح يبلغ ١,١ مليار ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ١٩٪ مقارنة بالعام الماضي.

وانخفض متوسط الأسعار المُرجح للمنتجات بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام الماضي. وارتفعت أحجام المبيعات ارتفاعاً هامشياً تبلغ نسبته ٣٪. وبشكل عام، فقد انخفضت إيرادات القطاع بنسبة ٩٪، لتصل إلى ٤,٠ مليارات ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

قطاع الأسمدة الكيماوية

شهد قطاع الأسمدة الكيماوية حالة من الاستقرار خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع الطلب واستقرار أسعار المنتجات. وكان قطاع الأسمدة الكيماوية القطاع الأقل تأثراً بجائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

الاستراتيجية:

على غرار القطاعين الآخرين التابعين للمجموعة، تهدف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع الأسمدة الكيماوية إلى تعظيم قيمة الأصول التشغيلية، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وخفض التكاليف التشغيلية، الأمر الذي من شأنه تعزيز تدفقاته النقدية الحرة.

آخر المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي:

كان قطاع الأسمدة الكيماوية القطاع الأقل تأثراً بالظروف غير المستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٢٠. وفي ظل استقرار مستوى الطلب من قِبَل الجهات المستهلكة وتراجع تكاليف الإنتاج، تمكنت معظم الشركات المنتجة من تشغيل مرافقها الإنتاجية بمستوى يقارب طاقتها التصميمية برغم ما واجهته من مشاكل لوجستية تتعلق بالشحن والتخزين.

ومع ذلك، فقد انخفضت أسعار الأسمدة الكيماوية مقارنة بالعام الماضي مع انخفاض تكاليف اللقيم، إلا أن أسعار المنتجات قد ارتفعت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ في ظل تعافي أسواق الطاقة بصفة عامة واستقرار الطلب بصورة أكبر.

الارتقاء بمستويات الإنتاج:

إن قدرة قطاع الأسمدة الكيماوية على التحكم في أسعار المنتجات تُعد محدودة للغاية، ولهذا فقد استمر في التركيز على تعظيم قيمة أصوله وترشيد تكاليفه التشغيلية:

- *الإنتاج:* ارتفع الإنتاج ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٣٤٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى إلى إضافة أحجام جديدة أثمرت عنها صفقة شراء حصة في قافكو.
- *أحجام المبيعات:* تراجعت أحجام المبيعات بنسبة ٧٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى تغيير اتفاقية تشغيل خطوط إنتاج قافكو ٤:١، والتي تم بموجبها إجراء مبيعات هذه الخطوط نيابة عن قطر للبترول مقابل رسوم معالجة بالإضافة إلى هامش. وقد دخلت هذه الاتفاقية المؤقتة حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠ واستمر العمل بها حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٠. ولم يتم تسجيل أحجام المبيعات ذات الصلة في دفاتر قافكو خلال هذه الفترة. وعقب إبرام اتفاقية جديدة لتوريد الغاز ودخولها حيز النفاذ اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٢٠، تم تسجيل كافة المبيعات التي تمت بعد هذه الاتفاقية في دفاتر قافكو.
- *الجاهزية والموثوقية:* ظلت جاهزية المصانع وموثوقيتها ضمن مستوياتها التاريخية، إلا أن مستوى موثوقية المصانع قد تراجع قليلاً بسبب إجراء عمليات تطفئة غير مخطط لها لخطوط إنتاج الأمونيا. ويشير المستوى الرفيع للموثوقية والجاهزية إلى أن أصول القطاع تعمل بأقصى طاقتها الإنتاجية، ولم يتم إجراء أي عمليات تطفئة كبيرة تُعزى إلى أسباب خارجية ذات صلة بالطلب.

٥ المبالغ محتسبة ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات:

بلغ الإنفاق الرأسمالي للقطاع خلال عام ٢٠٢٠، والذي اقتصر بصورة أساسية على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة وأعمال الصيانة الشاملة، ما يصل إلى ١٣٥ مليون ريال قطري. ولم يتم إجراء أي عملية إنفاق رأسمالي كبيرة على أمور تتعلق بإضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إزالة معوقات للإنتاج ضمن الطاقة الإنتاجية الحالية.

وقد أتمت المجموعة بنجاح خلال هذا العام عملية شراء حصة بنسبة ٢٥٪ في قافكو بقيمة تبلغ مليار دولار أمريكي. وبهذه العملية، فقد أصبح لصناعات قطر السيطرة على قافكو بعد أن صارت مملوكة لها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار نفس الصفقة، فقد استحوذت قافكو على حصة قطر للبترول التي تبلغ نسبتها ٤٠٪ في شركة قطر للميلامين مقابل ١٠٩ ملايين ريال قطري.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي في المستقبل، فمن المتوقع أن يستثمر القطاع ما يصل إلى ٣,٢ مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة على مدار الأعوام الخمسة القادمة. وتتضمن المشاريع الرئيسية التي سيضخ فيها القطاع استثمارات خلال الأعوام الخمسة القادمة المشاريع المعنية بالصحة والسلامة والبيئة وموثوقية المصانع والامتثال إلى اللوائح التنظيمية والبنية التحتية والإنتاج وعمليات الصيانة الشاملة الدورية وإضافات إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات. ولا تهدف هذه المشاريع فحسب إلى زيادة أرباح القطاع وتدفقاته النقدية، بل تسهم أيضاً في زيادة العمر التشغيلي للمصانع على الأجل الطويل والارتقاء بمعايير الصحة والسلامة والبيئة.

النتائج المالية:

حقق قطاع الأسمدة الكيماوية صافي أرباح (محتسب بشكل اعتيادي) يبلغ ٨٩٧ مليون ريال قطري، بارتفاع تبلغ نسبته ٣٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى صفقة شراء حصة في قافكو. كما تأثرت أرباح القطاع بتسجيل خسارة بواقع ١٥٣ مليون ريال قطري ناتجة عن خفض قيمة لمرافق تابعة لشركة قطر للميلامين.

وقد تراجع متوسط أسعار البيع للقطاع بنسبة ٦٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعزى جزئياً إلى ضعف الطلب الموسمي الذي طغى على الجهود المبذولة في إطار عملية التخفيف التدريجي من حدة المعوقات التي يواجهها جانب العرض. وانخفضت أحجام المبيعات بنسبة ٧٪ مقارنة بالعام الماضي. وقد ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة ٣٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى تسجيل ١٠٠٪ من إيرادات قافكو بعد إتمام صفقة شرائها، إلا أن هذا الارتفاع قد عادله قليلاً تراجع أسعار البيع وتغير منهجية تسجيل الإيرادات نتيجة الاتفاقية المؤقتة لمعالجة الغاز لخطوط إنتاج قافكو ٤:١ والتي تم العمل بها لأول سبعة أشهر من عام ٢٠٢٠، مما أثر سلباً على أحجام المبيعات.

قطاع الحديد والصلب

الاستراتيجية:

خلال عام ٢٠٢٠، غيّر القطاع استراتيجيته إلى استراتيجية "السوق المستهدفة" لتركز قطر ستيل بموجبها وبشكل رئيسي على بيع منتجاتها في السوق المحلية، وهو ما يُعد تحولاً كبيراً في استراتيجية القطاع الذي دأب سابقاً على البيع في مجموعة كبيرة من الأسواق التي تعجُّ بالمنافسة. وسيتيح هذا التغيير الاستراتيجي للقطاع إمكانية التركيز بصورة أكبر على السوق المستهدفة، وترشيد تكاليفه، وتكثيف جهوده نحو رفع مستوى الجودة وتعزيز سلسلة التوريد.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي:

كان الأثر الاقتصادي الكلي لفيروس كورونا على قطاع الحديد والصلب متوسطاً مقارنة بقطاع البتروكيماويات، لاسيما أن قطاع الحديد والصلب يرتبط ارتباطاً مباشراً بخطط الإنفاق على البنية التحتية والخطط الاستثمارية في قطر. وعلى الصعيد العالمي، فما زال قطاع الحديد والصلب يتعرض لضغوط جراء تباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وتراجع الاستثمارات في تطوير البنية التحتية، وعجز الموازنة التقديرية لدى العديد من الحكومات.

ومن المتوقع أن تُحرز قطر ستيل تقدماً سريعاً من خلال تركيزها على السوق المحلية وترشيدها للطاقة الإنتاجية وتوافر مشاريع للبنية التحتية في قطر خلال الأعوام القليلة القادمة.

ترشيد الإنتاج:

في ظل تغير استراتيجية قطاع الحديد والصلب بشأن السوق، فقد تم ترشيد تكاليف الإنتاج والمبيعات والتشغيل وفقاً للاستراتيجية الجديدة.

- *الإنتاج:* انخفض إجمالي الإنتاج بنسبة ٥٤٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى إلى تحول استراتيجية القطاع نحو التركيز على السوق المحلية فقط انطلاقاً من مرافقه الإنتاجية في قطر.

- *أحجام المبيعات:* انخفضت أحجام المبيعات بنسبة ٤٥٪ نتيجة إيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية.

- *الجاهزية والموثوقية:* تأثر مستوى جاهزية المصانع وموثوقيتها خلال عام ٢٠٢٠ بإيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية في الدوحة وإجراء عمليات تطفئة كان مخطط لها. ولولا عملية إيقاف تشغيل بعض المرافق الإنتاجية، لظل مستوى جاهزية المصانع وموثوقيتها ضمن الحدود المقبولة؛

- *تعزيز الكفاءة التسويقية:* تمت إعادة مهام التسويق إلى قطر ستيل، الأمر الذي سيسهم في تحقيق المزيد من التنسيق بين مختلف أنشطة سلسلة القيمة في قطاع الحديد والصلب، وسيتيح في نفس الوقت للقطاع إمكانية خفض تكاليف التشغيل إلى حد كبير.

الإنفاق الرأسمالي:

كان الإنفاق الرأسمالي للقطاع محدوداً، حيث بلغ ٩٧ مليون ريال قطري، واقتصر بصورة أساسية على الإضافات الروتينية إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات والأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة وأعمال الصيانة. ولم يتم إجراء أي عملية إنفاق كبيرة تتعلق بإضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إزالة معوقات للإنتاج في المرافق الإنتاجية القائمة.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على مدار الأعوام الخمسة القادمة، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ٠,٣ مليار ريال قطري. وتتضمن عمليات الإنفاق الرأسمالية الرئيسية على مدار الأعوام الخمسة القادمة إجراء عمليات استبدال، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع تهدف إلى الارتقاء بمعايير الصحة والسلامة والبيئة.

النتائج المالية:

بلغ صافي خسائر قطاع الحديد والصلب ١,٣ مليار ريال قطري، وذلك بعد احتساب خسارة استثنائية غير نقدية بواقع ١,٢ مليار ريال قطري ناتجة عن انخفاض في القيمة جراء إيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية بموجب القرار الذي اتخذه القطاع بترشيد طاقته التشغيلية والتركيز على المبيعات المحلية من عملياته التي يديرها في الدوحة.

وقد حقق القطاع خسارة بواقع ٨٩ مليون ريال قطري، وذلك بعد تعديله نتيجة استبعاد أثر خسائر استثنائية ناتجة عن خفض القيمة، بانخفاض تبلغ نسبته ٣٤٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ويُعزى تراجع الأرباح المسجلة إلى الأسباب التالية:

- انخفاض أحجام المبيعات بعد تغير استراتيجية الإنتاج، حيث قرر القطاع إيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية للتركيز على السوق المحلية.

- تسجيل خسارة استثنائية بواقع ١,٢ مليار ريال قطري نتجت عن خفض قيمة مرافق إنتاجية.

- التأثيرات السلبية على الأرباح بفعل العوامل المشار إليها أعلاه والتي عادلها جزئياً ارتفاع أسعار البيع وتراجع تكاليف المواد الخام والطاقة ونتائج مبادرات الترشيد من خفض للقوى العاملة والتكاليف التشغيلية الأخرى التي تضمنت تكاليف التسويق واللوجستيات.

نبذة حول مجموعة **صناعات قطر**

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ١٩ أبريل من عام ٢٠٠٣. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركتيها التابعتين ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر في صناعات قطر، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات الشركتين التابعتين والمشاريع المشتركة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس الإدارة المعنية والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

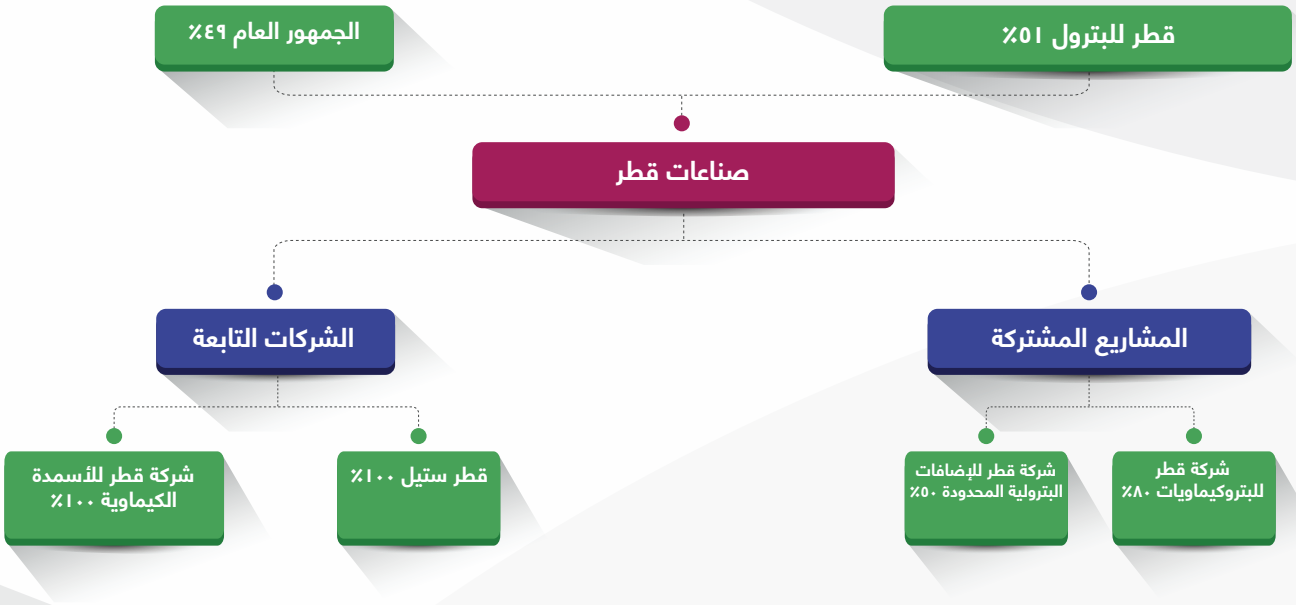

أداء صناعات قطر لعام ٢٠٢٠

الإنتاج (مليون طن متري)

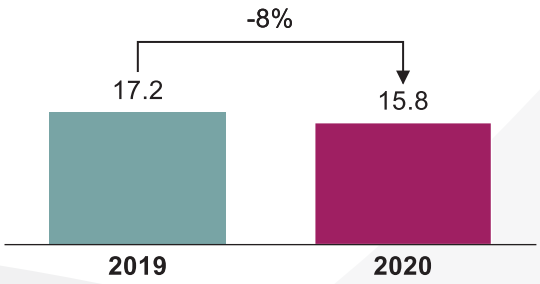

أحجام المبيعات (مليون طن متري)

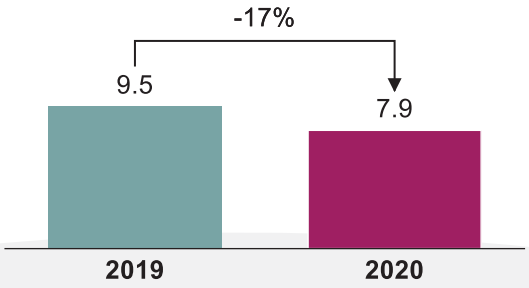

الإيرادات (مليار ريال قطري)

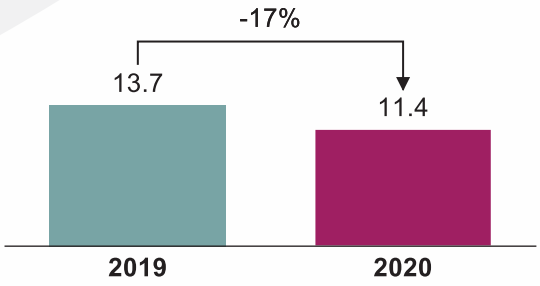

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

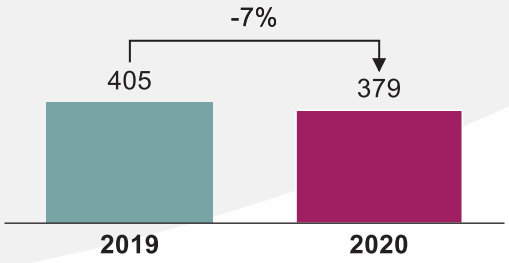

صافي الأرباح – المحتسب بشكل اعتيادي (مليار ريال قطري)

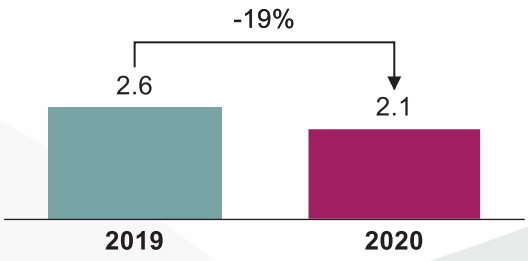

العائد على السهم - المحتسب بشكل اعتيادي (ريال قطري)

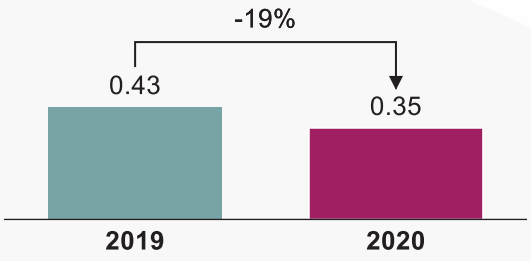

ملحوظة: المبالغ محتسبة ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (٪)

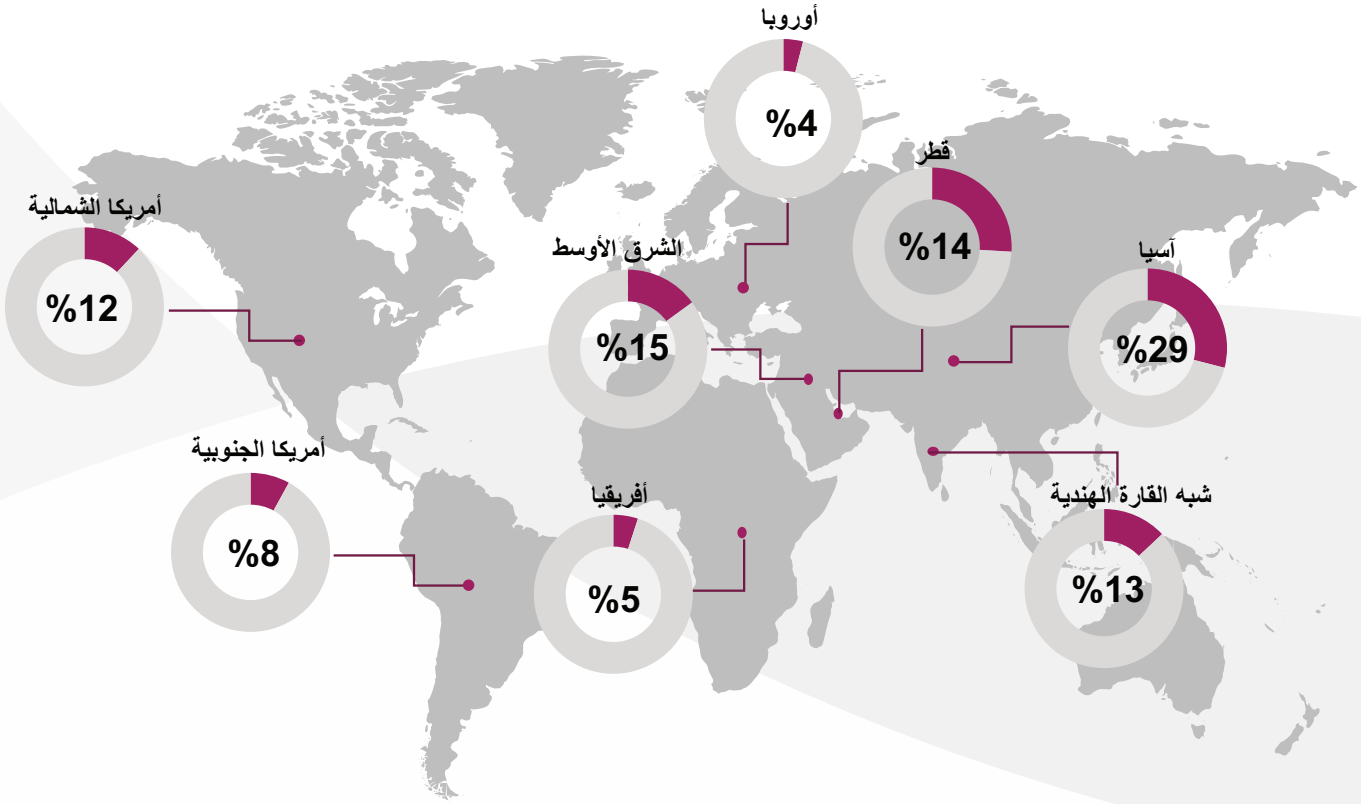

نبذة حول **قطاعات أعمال المجموعة**

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات أعمال مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة بأحدث الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع البتروكيماويات مشروعين مشتركين: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٧٤. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته ٨٠٪ وشركة توتال للبتروكيماويات (فرنسا) ٢٠٪. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، ألا وهما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للفينيل المحدودة، ولها شركة زميلة هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

وتعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
إيثيلين*	١,١٥٠
بولي إيثيلين منخفض الكثافة	٧٥٠
بولي إيثيلين خطي منخفض الكثافة	٥٥١
ثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل	٦٥٢
صودا كاوية	٣٨٦

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

تأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩١. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته ٥٠٪ وشركة أوبك الشرق الأوسط ٢٠٪ وشركة إنترناشيونال أوكتان المحدودة ١٥٪ وشركة إل سي واي الشرق الأوسط ١٥٪. وتعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

فيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
ميثانول	١,٠٠٠
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	٦١٠

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

المنتجات الرئيسية

الإيثيلين

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية. وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للفينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

الميثانول

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

الصودا الكاوية

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات والألومينا.

ثاني كلوريد الإيثيلين

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

مونومر كلوريد الڤينيل

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الڤينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي ڤينيل كلوريد - وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على ٨٠٪ من الطلب العالمي على مادة البولي ڤينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المُعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل والنوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

الكبريت

يتم الحصول على كبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

الجازولين الحراري

الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها إحدى الشركات المحلية كلقيم.

الغاز البترولي المسال الممزو C4 / C3

يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠٢٠

الإنتاج (مليون طن متري)

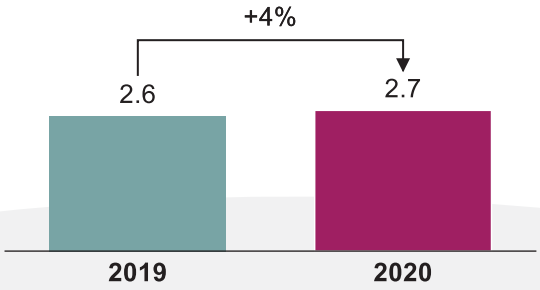

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

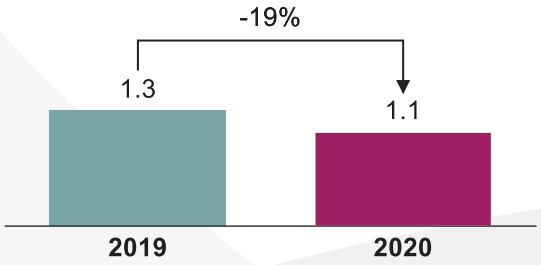

الإيرادات (مليار ريال قطري)

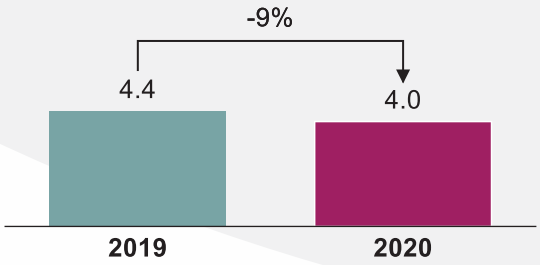

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

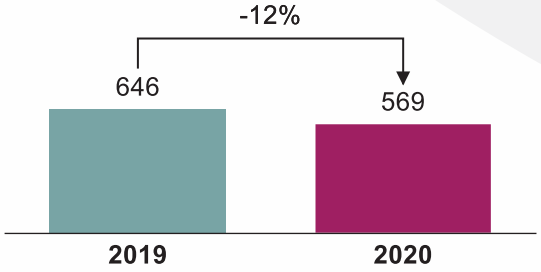

ملحوظة: المبالغ محتسبة ليس بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

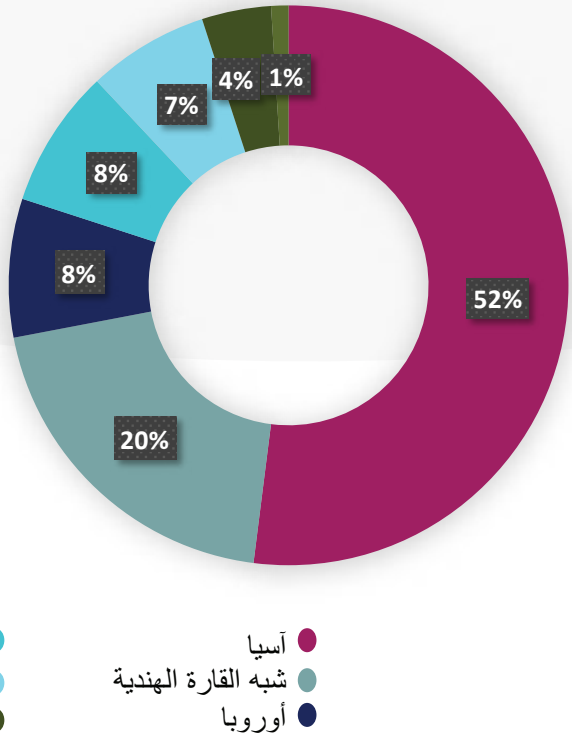

إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (٪)

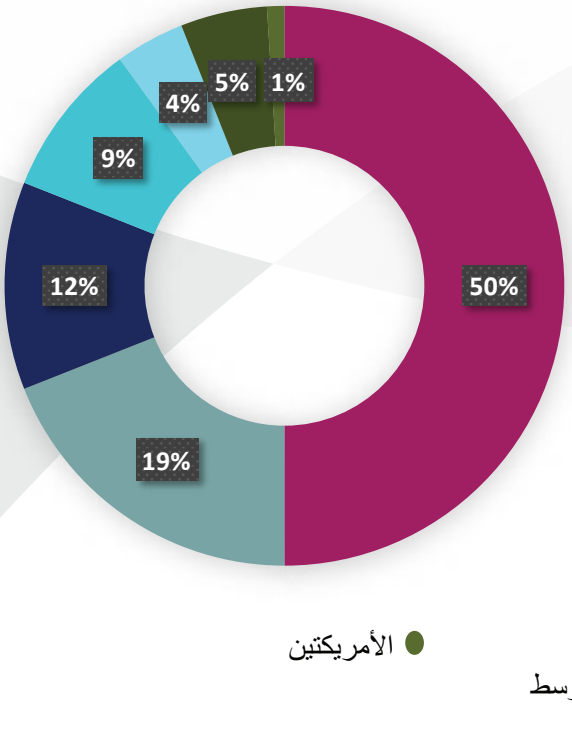

قطاع الأسمدة الكيماوية

يضم قطاع الأسمدة الكيماوية شركة تابعة مملوكة بالكامل للمجموعة، وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

تخضع ملكية قافكو بالكامل إلى صناعات قطر. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

وتعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا	٣,٨٤٠
اليوريا	٥,٩٥٧
الميلامين	٦٠
مكثف اليوريا فورمالدهايد	٦٥

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الأمونيا

يتم استخدام جزء كبير من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

اليوريا

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-85)

UFC-85 هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويُستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC-85 في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

الميلامين

يُستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق المضغوطة ضغطاً عالياً والتي تستخدم في العديد من الأنشطة الإنشائية. ويُستخدم الميلامين أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

أداء قطاع الأسمدة الكيماوية لعام ٢٠٢٠

الإنتاج (مليون طن متري)

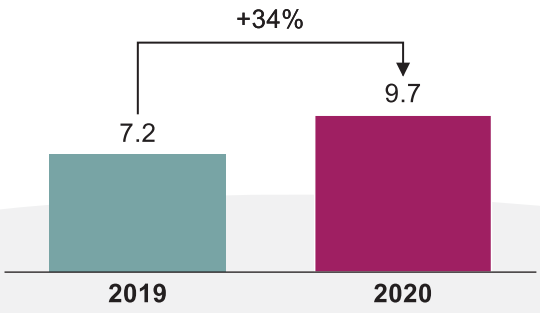

صافي الأرباح - محتسب بشكل اعتيادي (مليون ريال قطري)

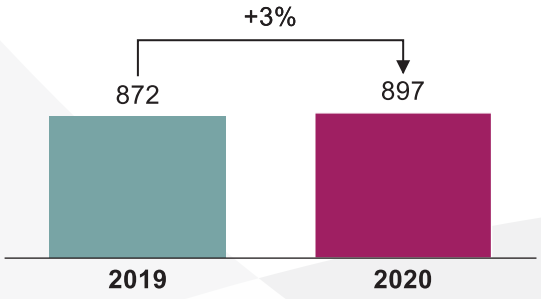

الإيرادات (مليار ريال قطري)

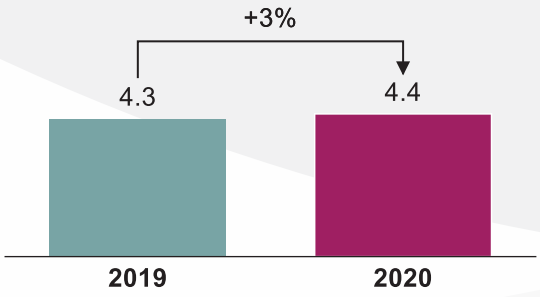

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

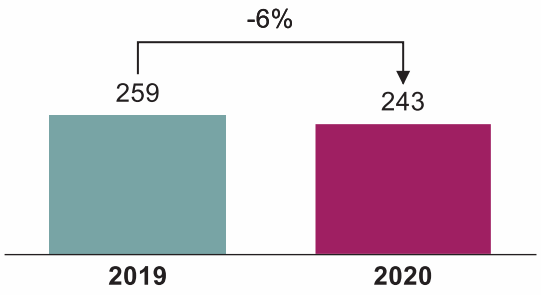

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

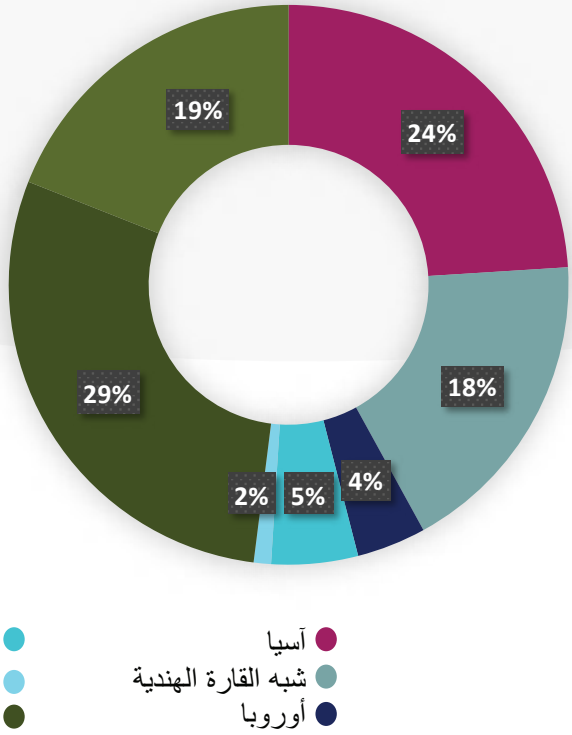

إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (٪)

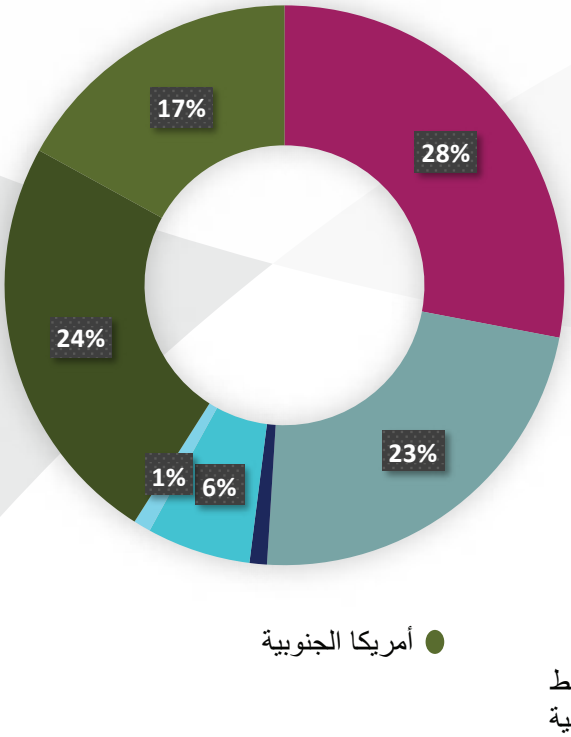

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام ١٩٧٤. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها شركتين تابعتين، هما شركة قطر ستيل دبي - المنطقة الحرة وشركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية، هذا بالإضافة إلى ثلاث شركات زميلة، هي فولاذ القابضة وشركة قطر لتغليف المعادن وشركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن*	٢,٣٠٠
كتل الحديد*	٢,٥٢٠
حديد التسليح	١,٨٠٠
اللفائف	٢٤٠

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

ملاحظة: استناداً إلى القرار الأخير المعني بإيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية تابعة لقطر ستيل اعتباراً من ١ أبريل ٢٠٢٠، فقد تم تغيير الطاقة الاسمية لإنتاج الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن: ٦٠٠ ألف طن متري؛ كتل الحديد: ٩٠٠ ألف طن متري؛ حديد التسليح: ٨٠٠ ألف طن متري في العام.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يُستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخلياً لإنتاج منتجات وسيطة، ويتم بيع الفائض.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض، إن وجد، إلى بلدان خليجية وغير خليجية (غالباً بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يُستعمل حديد التسليح المُدرفل على الساخن على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات.

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح ولفائف القضبان السلكية على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، وتستخدم أيضاً في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف القضبان السلكية أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

أداء قطاع الحديد والصلب لعام ٢٠٢٠

الإنتاج (مليون طن متري)

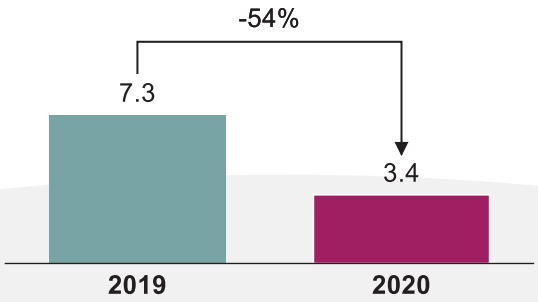

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

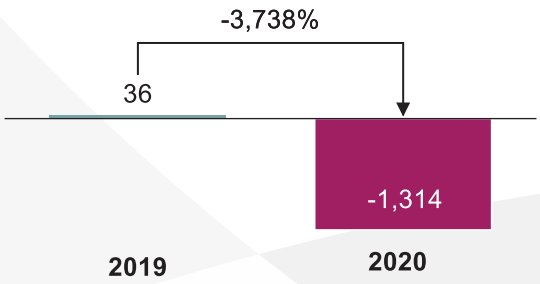

الإيرادات (مليار ريال قطري)

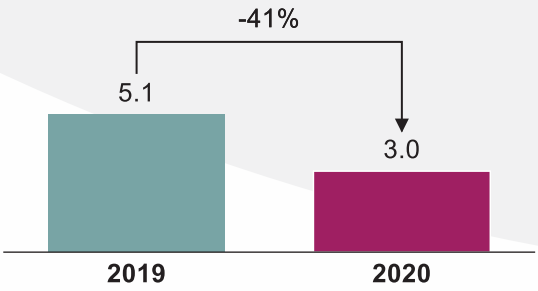

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

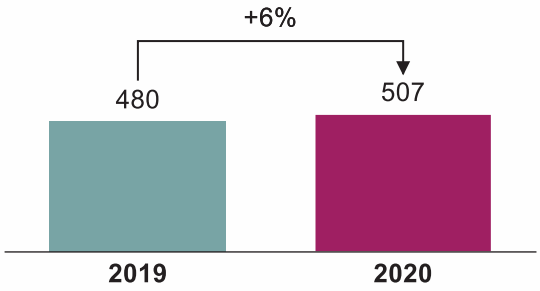

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

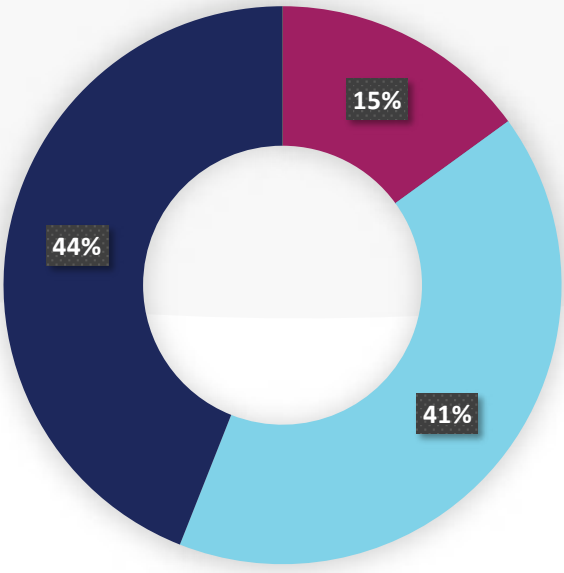

إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (٪)

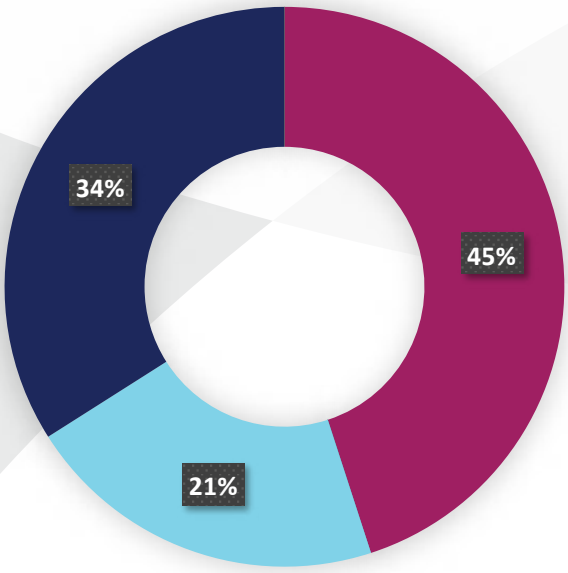

آسيا ● الشرق الأوسط ● قطر ●

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكلاً من البيانات الموحدة للربح أو الخسارة وبيان الدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالايرادات إعترفت المجموعة بإيرادات خلال للسنة المنتهية بقيمة ٧,٣٩٩ مليون ريال قطري. تتطلب منا معايير التدقيق أن نأخذ في عين الاعتبار الاحتيال في الاعتراف الإيرادات. هناك مخاطر كامنة بالنظر إلى أرتفاع حجم المعاملات والتغيرات الناجمة عن تقلبات أسعار المنتجات التي تؤثر على الإيرادات المعترف بها لهذا العام. كما هو مبين في إيضاح ٩ ، فإن حصة المجموعة في النتائج المجمعة من المشاريع المشتركة (قابكو وكافاك) تبلغ ريال قطري. ١،٠٦٥ مليون للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تمثل ٥٣٪ من ربح سنة المجموعة. تمثل نتائج عمليات هذه المشاريع المشتركة البالغة ٣٦٤ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ٨٪ من إيرادات المبيعات الناتجة عن هذه المشاريع المشتركة. تتم معظم مبيعات المشاريع المشتركة لعميل واحد "الشركة القطرية لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات" ("منتجات"). وفقًا لسياسة الاعتراف بالإيرادات ، يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع المنتجات عندما تقوم المجموعة وشركاتها المشتركة بنقل السيطرة على المنتجات إلى العميل في نقطة التسليم ، حيث يتم تحديد شروط التسليم في العقود. لقد قمنا بالتركيز خلال تدقيقنا على الاعتراف بإيرادات المجموعة ومشاريعها المشتركة بسبب ارتفاع قيمة الشحنات الفردية ، حيث أن الأخطاء في توقيت ودقة الاعتراف بالإيرادات على مستوى المجموعة والشركة التابعة والمشروع المشترك يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمجموعة عند الاعتراف بايرادات حصة المجموعة من صافي دخل كل مشروع مشترك بموجب طريقة حقوق الملكية.	فيما يلي إجراءاتنا المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي تقوم بها الشركات التابعة والمشاريع المشتركة : • فهم وتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية على الاعتراف بإيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة. • فهم وتقييم واختبار سياسات محاسبة الإيرادات للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وفهمنا للأعمال والمعايير المعمول بها في القطاع ذات الصلة. • مراجعة شروط عقود إيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة مع عملائها. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس العينة. • القيام بإجراء تحليلي موضوعي لمصادر الدخل وتحديد أي انحرافات كبيرة عن التوقعات بناءً على فهم كل عملية وإجراءات عمل مصادر الدخل. • الحصول على تأكيد يتضمن بيانات العميل الرئيسي للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة ومعاينته ، على أساس العينات ، يتضمن بيانات العميل الرئيسي للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة ومطابقتها مع السجلات المحاسبية. • تقييم الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف في الايرادات (تتمة) إن الايضاحات التالية على البيانات المالية الموحدة تتضمن على المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأمور المذكورة أعلاه. ايضاح رقم (٣) - السياسات المحاسبية الهامة إيضاح رقم (٤) - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للشك في التقديرات الايضاح رقم (٩) - الاستثمارات في المشاريع المشتركة الايضاح رقم (٢٦) - الإيرادات	
الاستحواذ على شركة قطر للأسمدة ش.م.ق ("قافكو") خلال العام ، حصلت المجموعة على السيطرة على قافكو ، والتي تم تصنيفها سابقًا كاستثمار في مشروع مشترك بطريقة حقوق الملكية. تم افتراض الحصول على السيطرة من خلال انتهاء اتفاقية المشروع المشترك السابقة. وبالتالي ، تولت المجموعة سلطة تعيين وإقالة أغلبية أعضاء مجلس إدارة المنشأة. يتم تحديد الأنشطة ذات الصلة من قبل مجلس الإدارة على أساس أصوات الأغلبية البسيطة. لم يكن هناك أي تغيير في المساهمة النسبية في تلك المرحلة ولم يتم دفع أي مقابل. نتيجة للحصول على السيطرة ، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال" تطبيق المحاسبة التي تتضمن الحاجة إلى تحديد القيمة العادلة للمقابل والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المشتراة في تاريخ الاستحواذ. استعانت الإدارة بطرف ثالث متخصص لتقديم تقييم مستقل للمبلغ المدفوع مقابل الموجودات والمطلوبات المكتسبة. المحاسبة عن هذا الاستحواذ معقدة وتنطوي على حكم. نظرًا للتعقيد ، هناك مخاطر المحاسبة غير المناسبة وبالتالي العرض المضلل في البيانات المالية الموحدة.	تضمنت إجراءات التدقيق المتعلقة بهذا الاستحواذ ما يلي: • قمنا بتقييم الضوابط المحاسبية لعملية الاستحواذ لتحديد ما إذا كان قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. • لقد اختبرنا استنتاج المجموعة بأنها حصلت على السيطرة ، كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ البيانات المالية الموحدة ، على شركة قافكو. قمنا بتقييم قدرة المجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للمنشأة من خلال مراجعة الوثائق القانونية ذات الصلة ، والمناقشة مع الإدارة التنفيذية للمجموعة ، ومراقبة التفاعل بين المجموعة وإدارة الكيان والتشاور مع المتخصصين الداخليين لدينا في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. • قمنا بتوظيف متخصصي التقييم الداخلي لدينا لإجراء تقييم مستقل للقيم العادلة للمقابل المدروس والموجودات المقتناة القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة في تاريخ الاستحواذ ، على وجه التحديد فيما يتعلق بتقييم وتحديد أي أصول غير ملموسة والشهرة الناتجة والتي كان معترف بها مسبقاً .

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاستحواذ على شركة قطر للأسمدة ش.م.ق ("قافكو") (تتمة)	
بالإضافة إلى ذلك ، ينطوي الاستحواذ على أحكام وتقديرات هامة فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمبلغ المدفوع وخاصة توزيع مبلغ الشراء بين الشهرة والموجودات غير الملموسة المحددة بشكل منفصل. أي خطأ يرتكب في تقييم المقابل والموجودات والمطلوبات المكتسبة يؤدي إلى تحريف مماثل في الشهرة. وبالتالي ، ونتيجة للتفاصيل المذكورة في الفقرات الثلاث السابقة ، فقد حددنا ذلك باعتباره من أمور التدقيق الرئيسية. تحتوي الإيضاحات التالية على البيانات المالية الموحدة على المعلومات ذات الصلة بالأمور التي تمت مناقشتها أعلاه: ايضاح رقم ٣ - السياسات المحاسبية الهامة ايضاح رقم ٤ - الأحكام الحاسمة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين ايضاح رقم ١٠ - دمج الأعمال ايضاح رقم ١٩ - الاستحواذ على الحقوق غير المسيطرة لشركة تابعة	• قمنا بتقييم كفاءة وقدرات واستقلالية وموضوعية أخصائي الإدارة المستقل وتحققنا من مؤهلاتهم. • ناقشنا نطاق العمل مع أخصائي الإدارة المستقل لتحديد ما إذا كانت هناك أية أمور تؤثر على استقلاليتهم وموضوعيتهم وللتأكيد على ما إذا تم فرض أي قيود على النطاق عليهم. • حددنا ما إذا كانت تقنيات التقييم المستخدمة متوافقة مع المعايير المعمول بها في القطاع. • لقد حددنا ما إذا كان المبلغ المدفوع القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة قد تم تقييمها بشكل مناسب ، من جميع النواحي المادية. • قمنا بتقييم العرض والإفصاح عن هذه المعاملات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
اللائحة التنفيذية المنشورة مؤخرًا ("الأنظمة الجديدة") لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ كما تمت مناقشته في الايضاح رقم ٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٩ ، نشرت مصلحة الضرائب اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ ("قانون الضرائب الجديد") في الجريدة الرسمية ، بإلغاء اللائحة التنفيذية السابقة. وبالتالي ، تم إجراء التغييرات التالية التي تؤثر على الشركات المدرجة: - لا تنطبق الإعفاءات الضريبية على حصة الأرباح العائدة إلى الشركات المملوكة للدولة كليًا أو جزئيًا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، والتي تعمل في العمليات البترولية أو تعمل في صناعة البتروكيماويات. الإعفاء الضريبي المتاح للشركات المدرجة في أسواق رأس المال لا ينطبق على مكوناتها. تلقت الإدارة مذكرة تفاهم موقعة بين قطر للبترول والهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية. توضح مذكرة التفاهم تفاصيل التقارير الضريبية وآثار الدفع المطبقة على مكونات بعض الشركات المدرجة في بورصة قطر. لقد حددنا التغيير في قوانين الضرائب ومذكرة التفاهم ذات الصلة كأمر تدقيق رئيسي حيث أن حساب الموقف الضريبي للمجموعة والمحاسبة بموجب هذه اللوائح معقد ، وينطوي على إصدار أحكام ويخضع للطعن من قبل السلطات الضريبية. إن الإيضاحات التالية على البيانات المالية الموحدة على المعلومات ذات الصلة بالأمور التي تمت مناقشتها أعلاه. إيضاح رقم ٣ - السياسات المحاسبية الهامة إيضاح رقم ٤ - الأحكام الحاسمة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين إيضاح رقم ٢٤ - ضريبة الدخل إيضاح رقم ٣١ - مطلوبات طارئة	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على المحاسبة الضريبية • راجعنا التقارير الإلكترونية الجديدة والاتفاقيات من حيث المبدأ وتوصلنا إلى فهم للسياسات المحاسبية للمجموعة في معالجة المتطلبات الضريبية والقانونية والتنظيمية. • أخذنا في الاعتبار المعالجة المحاسبية لمصروفات الضرائب والمطلوبات والتسويات والمطلوبات الطارئة والإفصاحات لشركات المجموعة والمشاريع المشتركة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واستشارنا متخصصينا الداخليين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند الضرورة. • ناقشنا المسائل المفتوحة مع فرق الضرائب والتنظيمية بالمجموعة. • قرأنا الآراء القانونية والوثائق الأخرى ذات الصلة التي تدعم استنتاجات الإدارة بشأن هذه الأمور ، إن وجدت. • قمنا بإشراك متخصصي الضرائب الداخليين لدينا لتقييم الالتزامات المسجلة فيما يتعلق بالبنود قيد المناقشة مع السلطات الضريبية من خلال مراجعة مراسلات المجموعة للعام الحالي وتقييم أحكام الإدارة على أي مخصصات. • قمنا بتقييم الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة و التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات بالأضافة الى التقرير السنوي و الذي من المتوقع ان يكون متاحاً لنا بعد ذلك التاريخ . لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه ، وعند القيام بذلك ، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق ، أو غير ذلك. يبدو أنه تم تحريفه ماديًا.

إذا استنتجنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به ، بناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا ، أن هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى ، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل ، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه ، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة و المكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.

- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة.

ونحن المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقي نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية.

نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلي ذلك ووفق لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- في رأينا، فإن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأنه قد تم إجراء جرد فعلي للمخزون حسب الأصول المرعية، وأن تقرير الإدارة متوافق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة .
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرنها ضرورية للتدقيق
- وفقاً للمعلومات المقدمة إلينا لم يتم إرتكاب أي مخالفات للأحكام المعمول بها في قانون الشركات القطري و النظام الأساسي خلال الفترة مما قد يأثر بشكل جوهري على الوضع أو الأداء المالي للمجموعة.

في الدوحة – قطر
٨ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فـــرع قـطـــر

مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي صناعات قطر (ش.م.ق.ع) حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ما يلي:

تأكيد محدود حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال للتشريعات بما فيها النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع ("الشركة") هي المسؤولة عن تنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ؛ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في ظل الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والشركات التابعة لها والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ("الكيانات") (يشار إليها معًا باسم "المجموعة") في دولة قطر وخارجها. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق المدونة. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات المدونة تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك ، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة ، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير الموضحة في "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣" الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (the COSO" Framework") .

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل:

- وصف للضوابط المطبقة داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار COSO؛
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات التجارية الجوهرية والكيانات في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف لأهداف الرقابة.
- تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛ و
- تقييم لشدة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في الرقابة ، إن وجدت ، ولم يتم علاجها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي:

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيدي معقول بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة الدولي للمعايير الدولية للمؤسسات (الرقابة الداخلية على التقارير المالية) المقدم في القسم ٤ من تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢٠ ، بناءً

على المعايير المحددة في COSO ، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم. والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

لقد أجرينا مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي . يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمديرين مقدمًا بشكل عادل. يشتمل إطار COSO على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية لأغراض إبداء رأينا التأكيدي المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأعضاء مجلس الإدارة القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لمكونات الشركة الخاصة بالرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأعضاء مجلس الإدارة ؛

- الحصول على فهم لتحديد نطاق الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة ، ومقارنة ذلك بتقرير مجلس الإدارة الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية ؛

- اجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الهامة وفئات المعاملات والإفصاحات داخل الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأعضاء مجلس الإدارة ؛

- الحصول على اختبار الإدارة للتصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية ، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها لكل اختبار رقابة داخلية ؛

- الاختبار المستقل لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تعالج المخاطر الكبيرة للأخطاء الجوهرية وإعادة إجراء نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر العادية للأخطاء الجوهرية.

- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي لم يتم تداركها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ومقارنة ذلك بالتقييم الوارد في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأعضاء مجلس الإدارة ، حسب الاقتضاء

مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO هي بيئة التحكم ، وتقييم المخاطر ، وأنشطة الرقابة ، والمعلومات والاتصالات ، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات لاستنتاج مخاطر الأخطاء الجوهرية ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب ذي الصلة ، أو فئة المعاملة أو الإفصاح.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة ، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان ، والفوائد المستحقة ، والنقد وما يعادله ، ودخل الأرباح ، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع ، والدخل من الاستثمار ، والاستثمارات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، الاستثمارات في الودائع الثابتة ، والاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة ، ودخل الإعفاء الضريبي ، والتقارير المالية ، والتوحيد والإفصاحات ، وضوابط تقنية المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري الذي تم تحديده وتتضمن مجموعة من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأعضاء مجلس الإدارة.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة عند إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية للمنشأة عند إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقّة المعاملات المتعلقة بموجودات المنشأة،

٢. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصاريف المنشأة تتم فقط عند مصادقة الإدارة عليها؛ و

٣. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلّص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

أوجه القصور الناتجة عن طبيعة المهمة

بسبب أوجه القصور الممكنة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة و استقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) ، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

الرأي

في رأينا ، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، الصادر عن مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية ، منصوص عليه بشكل عادل ، من جميع النواحي الجوهرية ، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل. الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أمور تأكيدية

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. على أساس مستقل وليس بشركاتها التابعة وعمليات شركة للمشاريع المشتركة والشركات الزميلة. ("المجموعة") ككل ، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها في هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

في الدوحة – قطر
٨ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـر

مدحت صالحة
شـريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع. حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة الشركة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") والمتضمن في الأقسام ذات الصلة بتقرير الحوكمة السنوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في الأقسام ٤-٣, ٥-١من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هو إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، المذكور في الأقسام ٤-٣, ٥-١ , لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركة السنوي لمجلس الإدارة ، ككل ، لم يتم إعداده من جميع النواحي المادية وفقًا لقوانين هيئة قطر لألسواق المالية المعمول بها والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. تشتمل قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام على المعايير التي يتم من خلالها تقييم امتثال الشركة لأغراض استنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ما قمنا بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركة في تطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الإحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك المحاسبين المهنيين»، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام المذكور في الأقسام ٤-٣ ,٥-١("بيان أعضاء مجلس الإدارة") والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع بيان أعضاء مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة أو غير ذلك، اتضح انها خاطئة بشكل جوهري.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية في المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك الأمر إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان أعضاء مجلس الإدارة في الأقسام ٤-٣ ,٥-١من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، لم يظهربصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أمور مهمة

نلفت انتباهكم إلى الأقسام ٣-١, ٣-٢, ٣-٩-١ , ٣-٩-٣ من تقرير حوكمة الشركات السنوي فيما يتعلق بالأمور التالية:

- لا يحدد النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب ان يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة (البند ٥ – الفقرة ٣ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات). لا يتضمن ميثاق مجلس الإدارة المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وخطة الخلافة. وفقًا للنظام الأساسي المعدل للشركة ، يتألف مجلس الإدارة من ثمانية (٨) أعضاء ، يمكن تعيينهم جميعًا بواسطة المساهم الخاص (قطر للبترول).

- لم يتم إنشاء لجنة ترشيح (خلافًا للمادة ١٨ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات) ، حيث يتألف مجلس إدارة صناعات قطر، وفقًا للنظام الأساسي للشركة ، من ثمانية (٨) مدراء ، يمكن تعيينهم جميعًا من قبل المساهم الخاص (قطر للبترول). يوضح ذلك الأمر مدى ارتباط الأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول

- قدم مجلس الإدارة إلتزامهم بالحفاظ على الإمتثال الكامل للتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، ويعملون حاليًا على مراجعة وتوثيق إجراءاتهم وضوابطهم لضمان الامتثال لهذه القوانين واللوائح.

- وفقًا لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات ، لا تشمل لجنة التدقيق الأعضاء المستقلين (خلافًا للمادة ١٨ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات) ، نظرًا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص وصاحب الأغلبية (٥١٪).

لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه.

في الدوحة – قطر
٨ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـــر

مدحت صالحة
شـــريـــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

البيانات المالية الموحدة

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف ريال قطري	الف ريال قطري
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومصانع ومعدات	١٣,٨٨١,٩٦٨	٣,٣٣٦,٠٢٠
استثمارات في شركات زميلة	١,٤٧٥,٠٧٩	١,٤٧٥,٩١٤
استثمارات في مشاريع مشتركة	٦,٩١٥,٥٠٠	١٦,٧٣٢,٤٦٠
حق استخدام الموجودت	٢٢٤,٨٤٧	١٣٤,٥٨٨
موجودات غير الملموسة - رسوم الترخيص	١,٨٤٥	--
	٢٢,٤٩٩,٢٣٩	٢١,٦٧٨,٩٨٢
الموجودات المتداولة		
مخزون	١,٩٤٤,٨٢٠	١,٨٥١,٤٩٢
ذمم مدينة تجارية وأخرى	٢,٤٥٥,٦٩٥	١,٢٩٧,٢٤٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٤٨,٣٦٧	٣٢٤,٥٨١
نقد وأرصدة لدى البنوك	١,٨٥٥,٢٩٤	١,٩٥٩,٥٩٧
ودائع ثابتة	٦,٩٤٥,٩٦٥	٨,٧٥٨,٤١٩
إجمالي الموجودات المتداولة	١٣,٥٥٠,١٤١	١٤,١٩١,٣٣٥
إجمالي الموجودات	٣٦,٠٤٩,٣٨٠	٣٥,٨٧٠,٣١٧
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	٦,٠٥٠,٠٠٠	٦,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٧٦,٩١٣	١٥٨,١٤٨
احتياطي التحوط	(٦,٧١٣)	(٤,٠٨٠)
احتياطي آخر	(١٠,٧٧٣)	٦,٠٥٧
أرباح مدورة	٢٧,٥٥٠,٩٢٩	٢٨,٠١٩,٧٠١
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	٣٣,٧٦٠,٣٥٦	٣٤,٢٢٩,٨٢٦
حقوق غير مسيطرة	١٧,٠٧٢	--
إجمالي حقوق الملكية	٣٣,٧٧٧,٤٢٨	٣٤,٢٢٩,٨٢٦
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات عقود إيجار	٣٢٤,٩٠٨	١٦٧,٧٧٨
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٤١٩,٨٥٢	٢٠٠,٦٨٤
	٧٤٤,٧٦٠	٣٦٨,٤٦٢
المطلوبات المتداولة		
ذمم تجارية و أخرى	١,٤٠٣,٠٢٩	١,٢٣٩,٠٠٣
مطلوبات عقود إيجار	٧٥,١٧٨	٣٣,٠٢٦
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٠,٦٤١	--
ضريبة الدخل مستحقة الدفع	١,٧٤٧	--
قروض بنكية	٣٦,٥٩٧	--
إجمالي المطلوبات المتداولة	١,٥٢٧,١٩٢	١,٢٧٢,٠٢٩
إجمالي المطلوبات	٢,٢٧١,٩٥٢	١,٦٤٠,٤٩١
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	٣٦,٠٤٩,٣٨٠	٣٥,٨٧٠,٣١٧

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل الشركة وتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة في ٠٨ فبراير ٢٠٢١ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

سعد شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبد العزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف ريال قطري	الف ريال قطري
إيرادات	**٧,٣٩٩,٧١٨**	٥,٠٩٥,٨٢٣
تكلفة الإيرادات	**(٦,٣٠١,٧٤٤)**	(٥,٠٩١,٥٧١)
مجمل الربح	**١,٠٩٧,٩٧٤**	٤,٢٥٢
مصاريف عمومية وإدارية	**(٤٨٠,٨٥٥)**	(١٣٩,٧٤٣)
مصاريف بيع وتوزيع	**(٣٥,٠١٩)**	(٨٢,٦٠٦)
حصة من صافي نتائج استثمار في مشاريع مشتركة	**١,٠٦٥,٣٠٥**	٢,١٨٠,٧٥٥
حصة من صافي نتائج استثمار في شركات زميلة	**١٤,٣٤٧**	٧٥,٣٢٨
عكس خسائر تدني / (خسأئر تدني) للاستثمار في الشركة الزميلة	**--**	١٠٠,٠٠٠
إيرادات ناتجة من الاستثمارات	**٢٦٧,٩٢٤**	٣٨١,٣٠٢
تكلفة التمويل	**(٣٧,٣٥٤)**	(١١,٤٩٧)
مكاسب القيمة العادلة من اندماج الأعمال	**١,٤٠٨,٩٣٤**	--
خسارة انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	**(١,٣٧٧,٨٩٤)**	--
الدخل / المصاريف الأخرى - صافي	**٨٦,٧٠٩**	٦٦,٨٢٢
الربح قبل الضريبة	**٢,٠١٠,٠٧١**	٢,٥٧٤,٦١٣
ضريبة الدخل	**(١,٨٦٨)**	
ربح السنة	**٢,٠٠٨,٢٠٣**	٢,٥٧٤,٦١٣
يُنسب إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**١,٩٧٤,٨٧٠**	٢,٥٧٤,٦١٣
حقوق غير مسيطرة	**٣٣,٣٣٣**	--
	٢,٠٠٨,٢٠٣	٢,٥٧٤,٦١٣
عائد السهم		
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري للسهم الواحد)	**٠,٣٣**	٠,٤٣

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	الف ريال قطري	الف ريال قطري
ربح السنة	**٢,٠٠٨,٢٠٣**	٢,٥٧٤,٦١٣
(الخسارة) / الدخل الشاملة الأخرى		
بنود قد تصنف لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
الحصة في الدخل الشامل الآخر من لاستثمارات في الشركات التابعة	**٢,٠٣٤**	--
الحصة في الدخل الشامل الآخر من لاستثمارات في مشاريع مشترك		
صافي(الخسائر) /الربح غير المحقق من التزام المنافع المحددة	**(١٨,٨٦٤)**	(٩,٨٤٨)
الحصة في (الخسائر)/ الدخل الشامل الآخر من استثمارات في شركات زميلة		
الحركة في تحوطات التدفقات النقدية	**(٢,٦٣٣)**	(٤,٦٨٢)
	(١٩,٤٦٣)	(١٤,٥٣٠)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**--**	--
(الخسارة) / الدخل الشاملة الأخرى للسنة	**(١٩,٤٦٣)**	(١٤,٥٣٠)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١,٩٨٨,٧٤٠**	٢,٥٦٠,٠٨٣

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي التحوط
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ كما تم عرضه مسبقا	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٢٦,٨٢٤	٦٠٢
تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة إيضاح	--	--	--
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٢٦,٨٢٤	٦٠٢
حصة إلغاء الاعتراف بالاحتياطي الضريبي المعفي	--	--	--
ربح السنة	--	--	--
الدخل الشامل الآخر للسنة	--	--	(٤,٦٨٢)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	(٤,٦٨٢)
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٨	--	--	--
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	--	--	--
المحول إلى الاحتياطي القانوني	--	٣١,٣٢٤	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٥٨,١٤٨	(٤,٠٨٠)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٥٨,١٤٨**	**(٤,٠٨٠)**
الحقوق الغير مسيطر عليها من اندماج الاعمال	--	--	--
الاستحواذ على حصص غير مسيطرة	--	--	--
ربح السنة	--	--	--
الدخل الشامل الآخر للسنة	--	--	**(٢,٦٣٣)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٥٨,١٤٨**	**(٦,٧١٣)**
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٩	--	--	--
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	--	--	--
المحول إلى الاحتياطي القانوني	--	**١٨,٧٦٥**	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٧٦,٩١٣**	**(٦,٧١٣)**

احتياطي آخر	أرباح مدورة	العائد الي مساهمي الشركة الام	حقوق الملكية غير المسيطر عليها	الاجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
١٥,٩٠٥	٢٩,٢٩٧,١٣٢	٣٥,٤٩٠,٤٦٣	--	٣٥,٤٩٠,٤٦٣
--	(١٤٦,٩٤٣)	(١٤٦,٩٤٣)	--	(١٤٦,٩٤٣)
١٥,٩٠٥	٢٩,١٥٠,١٨٩	٣٥,٣٤٣,٥٢٠	--	٣٥,٣٤٣,٥٢٠
--	١٥,٧٩٥	١٥,٧٩٥	--	١٥,٧٩٥
--	٢,٥٧٤,٦١٣	٢,٥٧٤,٦١٣	--	٢,٥٧٤,٦١٣
(٩,٨٤٨)	--	(١٤,٥٣٠)	--	(١٤,٥٣٠)
(٩,٨٤٨)	٢,٥٩٠,٤٠٨	٢,٥٧٥,٨٧٨	--	٢,٥٧٥,٨٧٨
--	(٣,٦٣٠,٠٠٠)	(٣,٦٣٠,٠٠٠)	--	(٣,٦٣٠,٠٠٠)
--	(٥٩,٥٧٢)	(٥٩,٥٧٢)	--	(٥٩,٥٧٢)
--	(٣١,٣٢٤)	--	--	--
٦,٠٥٧	٢٨,٠١٩,٧٠١	٣٤,٢٢٩,٨٢٦	--	٣٤,٢٢٩,٨٢٦
٦,٠٥٧	**٢٨,٠١٩,٧٠١**	**٣٤,٢٢٩,٨٢٦**	**--**	**٣٤,٢٢٩,٨٢٦**
--	**--**	**--**	**٣,٧٨٠,٥٠٨**	**٣,٧٨٠,٥٠٨**
--	**٤٣,٩٧٨**	**٤٣,٩٧٨**	**(٣,٧٩٢,٩٥٩)**	**(٣,٧٤٨,٩٨١)**
--	**١,٩٧٤,٨٧٠**	**١,٩٧٤,٨٧٠**	**٣٣,٣٣٣**	**٢,٠٠٨,٢٠٣**
(١٦,٨٣٠)	**--**	**(١٩,٤٦٣)**	**--**	**(١٩,٤٦٣)**
(١٠,٧٧٣)	**٣٠,٠٣٨,٥٤٩**	**٣٦,٢٢٩,٢١١**	**٢٠,٨٨٢**	**٣٦,٢٥٠,٠٩٣**
--	**(٢,٤٢٠,٠٠٠)**	**(٢,٤٢٠,٠٠٠)**	**(٣,٨١٠)**	**(٢,٤٢٣,٨١٠)**
--	**(٤٨,٨٥٥)**	**(٤٨,٨٥٥)**	**--**	**(٤٨,٨٥٥)**
--	**(١٨,٧٦٥)**	**--**	**--**	**--**
(١٠,٧٧٣)	**٢٧,٥٥٠,٩٢٩**	**٣٣,٧٦٠,٣٥٦**	**١٧,٠٧٢**	**٣٣,٧٧٧,٤٢٨**

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	الف رياال قطري	الف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة قبل الضريبة	**٢,٠١٠,٠٧١**	٢,٥٧٤,٦١٣
تعديلات :		
استهلاك ممتلكات و مصانع و معدات	**١,٣٩٢,٩٠٤**	٢٤٤,٨٢٨
إطفاء حق استخدام الموجودات	**٥٢,٥٩٣**	٣٢,٤٤٥
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**٦٦,٠٦٨**	٣٥,٥٧٩
مكاسب القيمة العادلة من اندماج الأعمال	**(١,٤٠٨,٩٣٤)**	--
خسارة انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	**١,٣٦٩,٨١١**	--
خسارة انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة	**٨,٠٨٣**	--
حصة من صافي نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة	**(١,٠٦٥,٣٠٥)**	(٢,١٨٠,٧٥٥)
حصة من صافي نتائج استثمارات في شركات زميلة	**(١٤,٣٤٧)**	(٧٥,٣٢٨)
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	**٢,٤١٢**	٨,٥٠٦
توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١٦,٠٩٦)**	(١٥,٤٥٥)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	**٢,٩٣١**	--
خسائر / (أرباح) القيمة العادلة من موجودات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(٣٨,٩٩٦)**	٣٩,٤٤٦
الربح من استبعاد موجودات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(٣,٥٠١)**	--
تكاليف التمويل	**٣٧,٣٥٤**	١١,٤٩٧
عكس مخصص تسجيل المخزون	**(٥٧٣)**	(١٩٣)
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة	**٣٠,٧٠٢**	--
إيرادات الفوائد	**(٢٥١,٨٢٨)**	(٣٦٥,٨٤٧)
تدني / (عكس) استثمار في شركات زميلة	**١٠,٠٠٠**	(١٠٠,٠٠٠)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل	**٢,١٨٣,٣٤٩**	٢٠٩,٣٣٦
التغيرات في رأس المال العامل		
مخزون	**٦٥٠,٨١٢**	(١٣٤,٢٢١)
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**(٢٨٥,٤٤٠)**	٢٦٧,٧١٢
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**(٣١٧,٥١٠)**	(٦٧,٢٣٣)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٢,٢٣١,٢١١**	٢٧٥,٥٩٤
مدفوعات نهاية الخدمة	**(١٢٦,٤٩٩)**	(٣٩,٩١٩)
مدفوعات ضريبة الدخل	**(١١١,٣٤٦)**	--
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	**(٥٩,٥٧٢)**	(١٢٤,٩١٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**١,٩٣٣,٧٩٤**	١١٠,٧٥٦

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	**١,٦٨١**	٤,٤٣٥
إضافات لممتلكات ومصانع ومعدات	**(٢٣١,٨٦٠)**	(١٥٥,٨٧٣)
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في شركة زميلة	**٢,٥٤٩**	٣,٥٠٠
متحصلات من استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٨,٧١١**	--
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٦,٠٩٦**	١٥,٤٥٥
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في مشاريع مشتركة	**١,٠١٥,٥٢٧**	٣,٢٥٩,٧٧٢
قرض من شركة زميلة	**--**	٩٨,٣٢١
الحركة في الودائع الثابتة	**١,٨١٢,٤٥٤**	(١٧٧,٣٢٩)
صافي النقد الناتج من إضافة اندماج الأعمال	**١,٢٢٣,٧٥٢**	--
الاستحواذ على حصص إضافية من الشركات التابعة	**(٣,٧٤٨,٩٨١)**	--
إيرادات فائدة مقبوضة	**٣١٨,٤٤١**	٤٧٠,٠٦١
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**٤٢٨,٣٧٠**	٣,٥١٨,٣٤٢
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		
صافي الحركة في قروض استلام الأمانة	**٢٦,٧١٥**	--
مدفوعات مصروف الفوائد لمطلوبات عقد الإيجار	**(١٦,٩١٥)**	(١١,١٤٣)
مدفوعات الأصل المبلغ و مصروف الفائدة لمطلوبات عقد الإيجار	**(٤٣,٠٥٩)**	(٣٢,٩٩٩)
تكاليف التمويل المدفوعة	**(٢٦,١٨٩)**	(٣٥٤)
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي حقوق الملكية	**(٢,٤٢٣,٨١٠)**	(٣,٦٣٠,٠٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٢,٤٨٣,٢٥٨)**	(٣,٦٧٤,٤٩٦)
صافي (النقص) /الزيادة في النقد وشبه النقد	**(١٢١,٠٩٤)**	(٤٥,٣٩٨)
النقد وشبه النقد في بداية السنة	**١,٨٣٨,٣١٧**	١,٨٨٣,٧١٥
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	**١,٧١٧,٢٢٣**	١,٨٣٨,٣١٧

ايضاحات على بيان التدفق النقدي:

يتم تسجيل الأنشطة غير النقدية التالية من قبل المجموعة و التي لا تظهر في بيان التدفقات النقدية الموحد :

- خلال سنة ٢٠٢٠ ، اعترفت المجموعة بحق الاستخدام إضافي لموجودات ومطلوبات الإيجار بمبلغ ١٧,٧٥ مليون ريال قطري (٢٠١٩: ٦,٩٧ مليون ريال قطري).
- خلال سنة ٢٠٢٠ ، اعترفت المجموعة بتعديلات عقود الإيجار مما أدى إلى تخفيض حق استخدام الموجودات ومطلوبات الإيجار بمبلغ ١١,٩٨ مليون ريال قطري و ١١,٨٥ مليون ريال قطري على التوالي.

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الأليكتروني للشركة: www.iq.com.qa

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

١. تمهيد

شركة صناعات قطر وهى شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر(يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" (تم تأسيسها في ١٩ أبريل ٢٠٠٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦.

٢. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادرعن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣. مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول، وهى مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤، بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات البتروكيماويات، الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب، وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٣ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي كإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة (على غير ما جاء ببعض الاشتراطات الواردة بالمادة رقم (٥) من نظام الحوكمة) يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد يصل الى ثمانية أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، و فيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم

الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪.

- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث اللقيم والبنية التحتية.

- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث الدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.

- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات صناعات قطر.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

وفي إطار الامتثال للتعليمات الصادرة عن دولة قطر في ظل الجهود المبذولة لاحتواء انتشار جائحة كورونا، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهميها إلكترونياً باستخدام تطبيق "Zoom"، وذلك يوم الأحد الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠م، للنظر في التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بتشكيل مجلس إدارتها، حيث تمت الموافقة على التعديل المقترح للمادة رقم (٢٢-١)، لتنص على أن "يتشكل مجلس إدارة شركة صناعات قطر من عدد ثمانية (٨) أعضاء، يتم تعيين سبعة (٧) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (١) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية".

على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس القادمة والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما تمت الموافقة على إضافة المادة رقم (٢٢-٣) والتي تنص على أنه "في حال انخفاض إجمالي نسبة ما يملكه صندوق المعاشات المدني وصندوق المعاشات العسكري معاً التابعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في أسهم رأسمال الشركة عن ١٥٪ (بدون موافقة مسبوقة من المساهم الخاص)، عندئذ يؤول المقعد الخاص بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة والحق في تعيين من يشغله الى المساهم الخاص.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٦) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٨، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للبترول، وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٠٣/٠٥. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة، ولكن يتضمن عضو تنفيذي واحد وستة أعضاء غير تنفيذيين كما هو موضح بمرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

قامت شركة صناعات قطر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ بالإفصاح عن تعيين السيد/ أحمد عبد القادر أحمد الأحمد في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للإضافات البترولية "كفاك" اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١، وتعيين السيد/ عبد الرحمن علي العبدالله في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر ستيل اعتباراً من ٢٠٢١/١/١، فيما قامت قطر للبترول بتعيين كل منهما كعضو في مجلس إدارة شركة صناعات قطر بديلاً عن السيد/ خالد سلطان الكواري، والسيد/ محمد ناصر الهاجري على التوالي وذلك اعتباراً من تاريخ تعيينهما بالشركات التابعة.

يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (٧) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات

التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٤ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٧) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ والتشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (٣) و (٥) لعام ٢٠١٨ في أعقاب إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. مراجعة البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٩.
٥. المصادقة على المرفقات الخاصة باجتماع الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والمصادقة عليها.
٨. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها

وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٩. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق، والاستنتاجات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.

١٠. مراجعة المستجدات الخاصة بتطبيق الشركة لأحكام COSO/ واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

١١. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢٠ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ أيوب عوليا	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/أيوب عوليا، والذي يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٢ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٨، ثم تم إعادة التشكيل بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/١٠. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والتحسينات المقترحة لأداء المجلس.

٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الادارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس

إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة، ولا يحصل على مكافآت بصفته الوظيفية.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ وذلك بإجمالي مبلغ ٧،٧٥٠،٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/محمد جابر السليطي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد يصل الى ثمانية أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول.

٣-١٠ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.

٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.

٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.

٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.

٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.

٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس والادارة التنفيذية العليا في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، ووفقاً لقرار لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، قام المدقق الداخلي للشركة بإجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.

٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.

٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.

٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" كدعم إداري والذي قام بأدائه بالفعل خلال عام ٢٠١٩ استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات

الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.

٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.

٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.

٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو

بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

في أعقاب انتهاء عقد خدمات التدقيق الداخلي، قامت الشركة بطرح مناقصة جديدة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠٢٠/٣/٢٩ لمدة خمس سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

منذ بداية التعاقد، أكمل المدقق الداخلي تقييمات المخاطر، ووضع خطط التدقيق الداخلي لعدد من الكيانات يبلغ ١٦ كياناً (صناعات قطر وشركاتها التابعة/ المشاريع المشتركة) وقدم تلك الخطط الى لجنة التدقيق للمراجعة والموافقة. حالياً يقوم المدقق الداخلي باجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطط المعتمدة.

استندت خطط التدقيق الداخلي المعتمدة على تقييم المخاطر وشملت مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تضمنت العمليات الأساسية (الإنتاج، الصيانة، المخزون، أنظمة الرقابة الصناعية، إلخ) ، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، حوكمة الشركة وما إلى ذلك).

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٩ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة المشكلة بالتعيين بشكل سنوي على اجتماع الجمعية العامة للشركة لإقرارها. وقد تم عرض التوصية الخاصة بتعيين مدقق خارجي لعام ٢٠٢٠

على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ والتي وافقت على تعيين السادة "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٠ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣٠٦,٨٠٠ ريال قطري.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت - فرع قطر "Deloitte"، تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، إلى مجلس إدارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، كما قدم تقرير التأكيد المستقل من جانبه بشأن تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفاعلية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة بشأن أنظمة الرقابة الداخلية للشركة لإعداد التقارير المالية، الذي يتضمن استنتاج مجلس الإدارة بشأن فاعلية تصميم وتطبيق وفاعلية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، قد تم بيانه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، وذلك وفقاً للمعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات.

كما قدم مدقق الحسابات الخارجي تقريره المستقل حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة في الأقسام ١/(٣-٩-٢)/٤/(٤-٢-٢)/(٤-٣)/(٥-٢) من تقرير حوكمة الشركة السنوي بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، لم يظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة صناعات قطر التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتؤكد الشركة عدم وجود حالات امتثال جوهرية لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،

- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،

- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم ادارتها بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجان لإدارة سلامة العمليات، لجان معنية بالمسؤولية الاجتماعية، لجان الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجان المناقصات، لجان التقطير الاستراتيجية، لجان تكنولوجيا المعلومات وأمن الانترنت، لجان توجيهية للمشاريع. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة صناعات قطر على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

٥. الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة أية عقوبات أو جزاءات من قِبَل هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام ٢٠٢٠ جراء عدم الامتثال لأي من أحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة. كذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة

التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.

- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.

- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.

- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.

- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

خلال عام ٢٠٢٠، قامت شركة صناعات قطر بموافاة هيئة قطر للأسواق المالية برغبتها في شراء الأسهم التي تمتلكها قطر للبترول – وفقاً لشروط تعاقدية خاصة - في شركة قافكو وشركتها التابعة، لتصبح شركة قافكو مملوكة بالكامل لشركة صناعات قطر، أخذاً في الاعتبار العلاقة القائمة بين طرفي الصفقة، حيث أن صناعات قطر مملوكة لقطر للبترول بنسبه ٥١٪، ويتشكل مجلس إدارتها من سبعة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل قطر للبترول بصفتها المساهم الخاص والكيان الأم لصناعات قطر، تم اتخاذ الآتي:

١. وفقاً لنظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، قامت الشركة بتعيين أحد المقيمين الماليين المسجلين لدى هيئة قطر للأسواق المالية "الهيئة"، وذلك بغرض إعداد دراسات التقييم، ومن ثم اتخاذ القرار من قبل مجلس إدارة الشركة.

٢. وفقاً للوائح ذات الصلة، تم عقد اجتماع لمجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٣ للنظر في تقرير التقييم النهائي المقدم من قبل المقيم المالي، ومن ثم تم نشر بيان صحفي بقرار المجلس بالموافقة على شراء حصة قطر للبترول البالغة ٢٥٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية ("قافكو")، حيث تضمن كافة متطلبات الإفصاح وفقاً لنظام الاستحواذ والاندماج الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكان من بينها العناصر الرئيسية للصفقة المقترحة، والعلاقة فيما بين طرفي الصفقة، ومصادر التمويل، والجدول الزمني للصفقة، وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات فيما يتعلق بقافكو، والميزات والفرص والعيوب والتهديدات التي قد تنشأ عن الصفقة وتتعرض لها صناعات قطر ومساهميها.

٣. تمت موافاة الهيئة بنسخة من تقرير التقييم الصادر والمعتمد من قبل المُقَيم.

٤. وفقاً للوائح ذات الصلة، تم نشر العرض التقديمي لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ على الموقع الإلكتروني للشركة. وعقد اجتماع جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٣، حيث تمت خلاله الموافقة على عملية شراء حصة قطر للبترول البالغة ٢٥٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) بقيمة تبلغ مليار دولار أمريكي.

٥. تم إخطار الهيئة والسوق بعد الانتهاء من عملية الشراء ببيان يوضح تفاصيل نتائج العملية بما فيها النسبة الفعلية التي تم شراؤها. كما تمت موافاة الهيئة بالنسخة النهائية من العقود المبرمة والموقعة فيما بين طرفي الصفقة.

من ناحية أخرى، وفي إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى الشركات التابعة، تم تنفيذ العديد من معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة، علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة، ولم يمارس أي سلوك ذو طبيعة تفضيلية. وقد تم إدراج تفاصيل تلك المعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة.

إضافة الى ذلك، ومن أجل توفير نموذج عمل مستقر وموثوق لصناعات قطر بما يلبي توقعات مساهميها، تمت الموافقة خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، الذي عقد في ٢٠٢٠/٩/١٣، على تفويض مجلس إدارة صناعات قطر بالتفاوض والموافقة والتوقيع واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتوصل إلى اتفاقية استراتيجية طويلة الأجل تنظم العلاقة ما بين قطر للبترول وصناعات قطر. وقد تم الإفصاح عن كافة التفاصيل ذات الصلة في البيان الصحفي للشركة الصادر في ٢٠٢٠/٨/٢٣.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦. حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية

والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

هـ. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة

للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كما وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.

- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وخطط الشركة واعتمادهما.

٣. عرض تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماده.

٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٩.

٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع ٠,٤ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٤٠٪ من القيمة الإسمية للسهم.

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٩ واعتماد مكافآتهم.

٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة " ديلويت آند توش " للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماد أتعابهم.

وخلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة، التي عُقدت في ٢٠٢٠/٩/١٣، تمت مناقشة بنود جدول الأعمال التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة :

١. الموافقة على عملية شراء حصة قطر للبترول البالغة ٢٥٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) بقيمة تبلغ مليار دولار أمريكي.

٢. الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بتشكيل مجلس إدارة الشركة. على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس القادمة والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣. تفويض مجلس إدارة صناعات قطر بالتفاوض والموافقة والتوقيع واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتوصل إلى اتفاقية استراتيجية طويلة الأجل تنظم العلاقة ما بين قطر للبترول وصناعات قطر.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي الحالي، يتشكل من عدد يصل الى ثمانية أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

إلا أنه، وكما سبق الإشارة، فقد قامت الشركة بالدعوة

لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهميها إلكترونياً باستخدام تطبيق "Zoom"، وذلك يوم الأحد الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠م، للنظر في التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بتشكيل مجلس إدارة الشركة، حيث تمت الموافقة على التعديل المقترح للمادة رقم (٢٢-١) ، لتنص على أن "يتشكل مجلس إدارة شركة صناعات قطر من عدد ثمانية (٨) أعضاء، يتم تعيين سبعة (٧) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (١) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية".

على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس القادمة والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة ، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٠ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع (٠,٤) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٤٠٪) من القيمة الاسمية للسهم.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بإضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
قطر للبترول	٥١,٠٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	١٦,١٨٪
صندوق المعاشات العسكرية	٥,٠٠٪
جهاز قطر للاستثمار	٢,٢٠٪
شركة الكهرباء والماء القطرية	١,٧٨٪
مساهمون آخرون	٢٣,٨٤٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣-٢٨٠١ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

تعمل شركة صناعات قطر، باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه

بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، والأهم من ذلك إثراء حياة شعب دولة قطر من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. السلامة والصحة والبيئة: إرساء ثقافة وأنظمة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية من خلال الحد من الانبعاثات، إدارة المياه، إدارة النفايات، والاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية لترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

٢. الموظفين: برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، تنوع القوى العاملة، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.

٣. المجتمع: دعم المشتريات المحلية (ما يقارب من ٦٣٪ من إجمالي إنفاق شركات المجموعة تم توجيهه إلى المشتريات المحلية)، الرعاية، الأنشطة التوعوية المجتمعية مثل حملات اللياقة البدنية، التبرعات، الشراكات مع الجمعيات غير الربحية والخيرية.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

فمنذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه، استثمرت الشركة ما يقارب ٣١ مليار ريال قطري في مشاريع استثمارية مختلفة، نتج عنها توزيع أرباح يصل إجماليها إلى ٥٣,٤ مليار ريال قطري أو ما يعادل ٨,٨٢ ريال قطري للسهم الواحد "أخذاً في الاعتبار القيمة الاسمية المعدلة للسهم والتي تقدر بريال واحد قطري"، وبمتوسط نسبة توزيع تقدر بحوالي ٦٥٪ من أرباح الشركة. علاوة على ذلك فقد تم إصدار أسهم مجانية بواقع ١٠٪ مرتين، ما ترتب عليه زيادة أسهم رأس المال من ٥ مليار إلى ٦,٠٥ مليار سهم.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ ما يصل إلى ٥٩,٦ مليون ريال قطري (٢٠١٨: ١٢٤,٩ مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٠/٣/٢٣.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ٤٨,٨ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

التحق المهندس سعد بن شريده الكعبي بقطر للبترول عام ١٩٨٦ كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام ١٩٩١.

في عام ٢٠٠٦ شغل المهندس الكعبي منصب مدير إدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في قطر للبترول، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، واشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة.

في سبتمبر ٢٠١٤ تم تعيين المهندس الكعبي عضوا منتدبا ورئيسا تنفيذيا لقطر للبترول، حيث أشرف من خلال هذا المنصب على أنشطة الغاز والنفط والبتروكيماويات في قطر وحول العالم.

في الرابع من نوفمبر ٢٠١٨ تم تعيين سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي في منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في قطر للبترول، إضافة لمنصبه كالعضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبد العزيز محمد المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للبترول منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وشركة قطر غاز. ويركز دوره في قطر للبترول على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للبترول، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الله أحمد الحسيني

عضو لجنة التدقيق
رئيس لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالله الحسيني على شهادة البكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة تكساس في أرلينغتون عام ٢٠٠٤.

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للبترول. وقبل انضمامه إلى قطر للبترول في سبتمبر عام ٢٠١٦، عمل السيد/ عبدالله لدى قطرغاز، حيث شغل عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال، وشغل كذلك منصب مدير التسويق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦.

بالإضافة إلى منصبه الحالي، يشغل السيد/ الحسيني منصب رئيس مجلس إدارة قطر للبترول للتجارة، إضافة الى منصبه كرئيس لجنة التدقيق في شركة منتجات. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة وشركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات "منتجات". كما سبق وشغل عضوية مجلس إدارة شركة نبراس للطاقة التي تتخذ من الدوحة مقراً لها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

الدكتور / محمد يوسف الملا
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٩٧ وشهادة الدكتوراة عام ٢٠٠٧ من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام ١٩٨٨. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام ٢٠٠٧، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الرحمن السويدي

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن السويدى على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

يشغل حالياً السيد/عبدالرحمن السويدى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) منذ انضمامه لها في ٢٠١٦. قبل التحاقه بقافكو عمل السيد/عبدالرحمن في شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة والتي تعتبر أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦. وكان قد تمت إعارته من قبل قطر للبترول لشركة أوريكس كنائب للمدير العام، ثم تم تعيينه كرئيس تنفيذي لها في ٢٠٠٩. بدأ السيد/ عبدالرحمن مسيرته المهنية مع قطر للبترول في عام ١٩٨٧ حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية في قطر للبترول. خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧. شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال تلك الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

كما يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة شركة "قافكو".

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

١٢١٠ سهم

السيد / خالد سلطان الكواري
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

"شغل السيد/ خالد سلطان الكواري عضوية مجلس إدارة شركة صناعات قطر حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٣١"

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ خالد سلطان الكواري على بكالوريوس هندسة الغاز الطبيعي من جامعة تكساس إي آند إم – كينجزفيل عام ١٩٩٧ وماجيستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا للإدارة في باريس HEC Paris في الدوحة عام ٢٠١٤.

تم تعيين السيد/ خالد سلطان الكواري رئيساً تنفيذياً لشركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢) في نوفمبر ٢٠٢٠.

وقبل انضمامه إلى كيوكيم، شغل خالد منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك). وقبل انضمامه إلى كفاك في عام ٢٠١٧، أمضى خالد ٢٠ عاماً مع شركة راس غاز حيث قاد مجموعة التسويق والشحن المسؤولة عن أنشطة تسويق الغاز الطبيعي المسال وتخطيط الإنتاج والشحن لشركة راس غاز العالمية. انضم خالد إلى راس غاز في عام ١٩٩٧ كمهندس بترول وعمل في أقسام هندسة المكامن والعمليات البترولية والتخطيط الفني.

ويشغل السيد/ الكواري عضوية مجلس إدارة شركة كيوكيم وكيوكيم ٢. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العالمية للحفر.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / محمد ناصر الهاجري
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ محمد ناصر الهاجري إلى قطر للبترول عام ١٩٩١ ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٨ عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للبترول، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية. ويشغل حالياً منصب العضو المنتدب والمدير العام لشركة الكهرباء والماء القطرية ورئيس مجلس إدارة شركة أم الحول للطاقة ونبراس للطاقة ورئيس مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك).

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والمدير العام – شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

٦٠٧٧٠ سهم

السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

"شغل السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد عضوية مجلس إدارة شركة صناعات قطر إعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/١١/٠١"

المؤهلات والخبرات:

تم تعيين السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد مؤخراً في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للإضافات البترولية (QAFAC). وهو يحمل درجة البكالوريوس في هندسة البترول (مع مرتبة الشرف) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، ولديه ما يقرب من ٢٨ عاماً من الخبرة المتنوعة في صناعة النفط والغاز بما في ذلك تطوير المكامن/ الحقول، وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي.

انضم إلى قطر للبترول في عام ١٩٩٢م، وتقلد خلال فترة عمله مجموعة من المناصب القيادية في قطر للبترول والشركات التابعة لها. وقد أشرف على عمليات المراقبة وعمليات الآبار في الحقول البحرية التابعة لقطر للبترول. ثم تم تعيينه نائباً للمدير العام في شركة أوكسيدنتال بتروليوم قطر المحدودة (OPQL) قبل أن يقود أنشطة النمو الدولية في مجال التنقيب والإنتاج مع قطر للبترول الدولية (QPI)، وبعد اندماج قطر للبترول الدولية (QPI) في قطر للبترول، عاد أحمد إلى قطر للبترول في عام ٢٠١٥ لقيادة إدارة أصول التنقيب والإنتاج الدولية الموجودة في قطر للبترول واستمر في بناء محفظة الاستكشاف والإنتاج الدولية من خلال النمو العضوي/ غير العضوي بالإضافة إلى قيادة مشاريع الاستكشاف المحلية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

٩٠٣٨٦ سهم

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.